

-5-

الفرصة

هنالك شيء واحد يلزم عضو مجلس الشيوخ الأمريكي - سفره المتكرر بالطائرة. فهو يقوم برحلة ذهابا وإيابا من وإلى واشنطن مرة واحدة في الأسبوع على الأقل. إضافة إلى رحلات إلى الولايات الأخرى لإلقاء الخطب، أو جمع التبرعات، أو المشاركة في الحملات لصالح الزملاء. فإذا كنت ممثلا لولاية كبيرة مثل الينوي، عليك القيام برحلات إلى مختلف أرجائها، لحضور اجتماعات الأهالي المحليين، أو قص الشرائط الحريرية، والتأكد من أن الناس لا يظنون أنك نسيتهم.

في معظم الأحيان أسافر على الرحلات التجارية وأجلس في الدرجة السياحية، وآمل بالحصول على مقعد يحاذي النافذة أو الممر، وألا يدفع الراكب الجالس أمامي مسند مقعده باتجاهي.

لكن في بعض الأحيان أسافر بنفائة خاصة، لأنني سأتوقف في عدة محطات على الساحل الغربي مثلا، أو أحتاج إلى الوصول إلى مدينة أخرى بعد مغادرة آخر رحلة تجارية. لم أكن أعرف هذا الخيار في البداية، على افتراض أن التكلفة المرتفعة ستجعله متعذرا. لكن خلال الحملة، شرح الموظفون العاملون معي أن بإمكان السيناتور أو المرشح، وفقا لقواعد وأنظمة مجلس الشيوخ، السفر على طائرة خاصة ودفع أجرة مماثلة للسفر بالدرجة الأولى. وبعد دراسة جدول مواعيد حملتي الانتخابية والتفكير بالوقت الذي يمكن أن أوفره، قررت أن أجرب السفر على طائرة خاصة.

تبين أن تجربة الطيران مختلفة اختلافا كبيرا في الطائرة الخاصة. فهي تقلع من محطات ومبان يملكها ويديرها القطاع الخاص، وفيها صالات تضم أرائك وثيرة وشاشة تلفزيون كبيرة وصور عن تاريخ الطيران معلقة على الجدران. أما غرف الاستراحة فخالية ونظيفة، وهناك آلات لتلميع الأحذية وغسولات معقمة للقدم. ولا

يسود هذه المحطات إحساس بالاستعجال؛ فالطائرة تنتظرك إذا تأخرت، وتقلع قبل الموعد إذا بكرت. في أحيان كثيرة، يمكنك تقادي الصالة برمتها والوصول بسيارتك إلى المهيبط فوراً. أو سيرحب بك الطيارون في مبنى المطار، ويأخذون حقائبك، وينقلونك إلى الطائرة.

والطائرات بديعة مريحة. في المرة الأولى، ركبت طائرة من طراز سييتيشن اكس، وهي طائرة صغيرة ولامعة، هيكلها الداخلي مغطى بألواح مزخرفة من الخشب، ويمكن جمع مقاعدها الجلدية لتشكيل سريراً تأخذ عليه غفوة متى شئت. في المقعد الخلفي وضعت أطباق سلطة القريدس والجبن، في حين امتلأ البار الصغير أمامي بجميع المشروبات. أحد أفراد الطاقم أخذ معطفي ليعلقه، وعرض علي عدداً من الصحف لأختار منها، وسألني هل أشعر بالراحة. كنت مرتاحاً تماماً.

ثم أقلعت الطائرة، ونهبت محركاتها «الرولز رويس» الهواء كما تنهب سيارات السباق الأرض. وحين اخترقت السحاب فتحت جهاز التلفزيون الصغير أمامي، فظهرت على الشاشة خريطة الولايات المتحدة، مع صورة لطائرنا وهي تتجه غرباً، إلى جانب أرقام تظهر السرعة والارتفاع والوقت اللازم للوصول إلى وجهتنا، والحرارة خارج الطائرة. على ارتفاع أربعين ألف قدم، استوت الطائرة، فنظرت إلى الأفق المحذب والغيوم المبعثرة، وامتدت جغرافية الأرض أمامي - أولاً، الحقول المنبسطة على شكل مربعات رقعة الشطرنج في غرب النيوي، ثم نهر المسيسيبي الذي يتلوى كأفعى البايثون، ثم مزيد من المزارع، وأخيراً جبال روكي المثلمة وقممها المغطاة بالثلج، إلى أن غربت الشمس فضاقت السماء البرتقالية إلى خط رفيع أحمر اجتاحتته عتمة الليل والنجوم والقمر.

أمكنني رؤية كيف يعتاد الناس ذلك.

الغرض من تلك الرحلة بالذات كان جمع التبرعات على الأغلب - فاستعداداً لحملي الانتخابية العامة، نظم عدد من الأصدقاء والأنصار عدة مناسبات في لوس أنجلوس وسان دييغو وسان فرانسيسكو. لكن الجزء الذي لا ينسى من الرحلة

كان زيارة قمت بها إلى بلدة ماونت فيو (في كاليفورنيا) ، على بعد بضعة أميال إلى الجنوب من جامعة ستانفورد وبالواتو، في قلب وادي السيليكون، حيث يقع مقر شركة محرك البحث غوغل.

بلغت غوغل مكانة أسطورية في منتصف عام 2004، فقد كانت رمزا لا يمثل مجرد القوة النامية للإنترنت بل التحول السريع الذي أصاب الاقتصاد العالمي. في الطريق من سان فرانسيسكو، راجعت تاريخ الشركة: كيف تعاون باحثان مرشحان لنيل الدكتوراه في علوم الحاسب من جامعة ستانفورد، لاري بيغ وسيرغي برين، في مهجع النوم لتطوير طريقة أفضل للبحث في الويب؛ وكيف أنشأ الاثنان غوغل عام 1998، بمليون دولار جمعاه من معارفهما وأصدقائهما، ولم يكن لديهما سوى ثلاثة موظفين يشتغلون في «كراج»؛ وكيف أصبحت غوغل نموذجا للدعاية والإعلان - اعتمادا على الإعلانات النصية التي كانت غير اقتصامية ووثيقة الصلة ببحث المستخدم - وهذا ما جعلها شركة رابحة حتى مع إفلاس شركات التكنولوجيا (دوت. كوم)؛ وكيف أشهرت الشركة بعد ستة أعوام من تأسيسها فجعلت أسعار أسهمها السديدين بيغ وبرين اثنين من أغنى الأغنياء على وجه الأرض.

بدت بلدة ماونت فيو مثل أي مجتمع نمطي يسكن ضواحي مدن كاليفورنيا - شوارع هادئة، مواقف حديثة للسيارات، بيوت عادية، قد يبلغ ثمن بعضها مليون دولار، بسبب القوة الشرائية الفريدة لسكان وادي السيليكون. توقفنا أمام مجموعة من المباني العصرية المستقلة، فقابلنا المستشار العام لشركة غوغل، ديفيد دورموند، وهو أمريكي أفريقي في مثل عمري كان أعد الترتيبات لزيارتنا.

قال ديفيد: «حين أتى إلي لاري وسيرغي سعيا لتأسيس شركة، حسبت أنهما مجرد شخصين ذكيين لديهما فكرة لإقامة مشروع جيد مثل غيرهما من المغامرين. لا يمكنني القول إنني توقعت هذا كله»

أخذني في جولة في المبنى الرئيس، الذي بدا كأنه مركز لطلاب الجامعة لا مكتب لشركة - هنالك مقهى في الطابق الأرضي، حيث يشرف الطاهي السابق لمطعم

غريتل ديد على تحضير وجبات الطعام للموظفين كلهم؛ وألعاب الفيديو وطاولة بينغ بونغ وغرفة لياقة بدنية مجهزة بالكامل (الموظفون يمضون أوقاتا طويلة هنا، لذلك نريدهم أن يكونوا سعداء). في الطابق الثاني، مررنا بمجموعات من الرجال والنساء بسرراويل الجينز والقمصان القطنية الخفيفة، كلهم في العشرينيات من العمر، يعملون بانتباه أمام شاشات الكمبيوتر، أو يستلقون على أرائك وكرات جلدية كبيرة، وينخرطون في مناقشات حيوية.

في نهاية المطاف وجدنا لاري بيغ يتحدث إلى مهندس عن مشكلة في البرمجيات. كان يرتدي ثيابا مشابهة لثياب موظفيه، لكن خط الشيب رأسه قليلا مع أنه لم يبد أكبر عمرا منهم. تحدثنا عن رسالة غوغل - تنظيم المعلومات في شكل حر ومفيد وسهل الاستخدام ومتاح عالميا - ودليل (فهرس) موقع غوغل، الذي يشمل أكثر من ستة مليارات صفحة ويب. أطلقت الشركة منذ مدة قريبة نظاما جديدا للبريد الإلكتروني مرتكزا على الويب يتمتع بوظيفة بحث مدمجة؛ وكانت تشتغل على تقانة تتيح البدء ببحث صوتي عبر الهاتف، وشرعت في «مشروع الكتاب»، بهدف مسح كل الكتب المنشورة وتحويلها إلى نسق يسهل الوصول إليه على الويب، وإنشاء مكتبة افتراضية تخزن المعارف الإنسانية برمتها.

قرب نهاية الجولة، قادني لاري إلى غرفة تدور فيها صورة ثلاثية الأبعاد للكرة الأرضية على شاشة مسطحة كبيرة. وطلب من مهندس أمريكي شاب هندي الأصل شرح الصورة.

قال المهندس: «تمثل هذه الأضواء جميع عمليات البحث التي تجري الآن. ويجسد كل لون لغة مختلفة. فإذا حركت المحولة الثنائية إلى هذه الوجهة - وغير الصورة على الشاشة - تستطيع رؤية أنماط حركة المرور في نظام الإنترنت برتمته»

الصورة أخاذة ومذهلة وتستحوذ على الانتباه، وتبدو حيوية/ عضوية أكثر منها ميكانيكية، كأنما ألمح المراحل المبكرة لعملية ارتقاء نشوئي متسارع حيث الحدود بين البشر - القائمة على الجنسية والعرق والدين والثروة - تختفي وتصبح غير

ذات صلة، فينخرط العالم الفيزيائي في كيمبرج، والمتاجر بالأسهل والسندات في طوكيو، والطالب في إحدى القرى الهندية النائية، والمدير في متجر متعدد الأقسام في مدينة المكسيك، في محادثة واحدة ومستمرة تصدر صوتا رتيبيا، ويتراجع الزمان والمكان أمام عالم يغمره الضوء. ثم لاحظت المساحات الواسعة من الظلمة حين تدور الأرض على محورها - معظم أفريقيا، ومناطق من جنوب آسيا، حتى بعض أجزاء الولايات المتحدة، حيث تتضاءل الخطوط المضيئة السمكة وتتحول إلى بضع خطوط رفيعة واهية.

قطع ظهور سيرغي أحلام اليقظة. بدا رجلا قوي البنية أصغر عمرا من لاري ببضع سنين. واقترح أن أذهب معهم إلى اجتماع «الحمد لله إنه يوم الجمعة»، وهو تقليد حافظت عليه الشركة منذ بدايتها، حيث يجتمع موظفو غوغل كلهم ويتناولون الطعام ويشربون البيرة ويناقشون ما في أذهانهم من أفكار. وحين دخلنا القاعة الكبيرة، وجدنا جماعات من الشبان والشابات جالسين، بعضهم يشرب، وبعضهم يضحك، وغيرهم يشغل على المساعد الرقمي الشخصي أو الحاسب المحمول، وكانت الإثارة تملأ المكان. بدت مجموعة مكونة من خمسين شخصا تقريبا أكثر انتباها من البقية، وأشار ديفيد إلى أنهم من الموظفين الجدد الذين تخرجوا حديثا؛ واليوم مخصص لدمجهم في فريق عمل غوغل. قدم الموظفون الجدد أنفسهم فردا فردا، وومضت وجوههم على شاشة عرض كبيرة، مرفقة بمعلومات عن درجاتهم، وهواياتهم، واهتماماتهم. كان نصفهم على الأقل من الآسيويين؛ ونسبة كبيرة من البيض حملوا أسماء أوروبية شرقية. وبقدر ما استطعت أن أرى، لم يكن بينهم أسود أو من أصل لاتيني. فيما بعد، حين كنت أسير باتجاه سيارتي، ذكرت ذلك لديفيد، فأومأ رأسه، وقال:

«نعلم إنها مشكلة»، وذكر الجهود التي تبذلها غوغل في مجال تقديم المنح الدراسية لزيادة طلاب الرياضيات والعلوم من الأقليات والنساء. وفي الوقت ذاته، تحتاج الشركة إلى الحفاظ على قدرتها التنافسية، وهذا يعني توظيف أوائل الخريجين في الرياضيات والهندسة وعلوم الحاسب في أفضل جامعات ومعاهد البلاد - معهد

ماساتشوستس للتكنولوجيا وكالتيك وستانفورد وبيركلي. أبلغني ديفيد أن عدد الطلاب السود واللاتين في هذه الجامعات والمعاهد لا يتجاوز أصابع اليدين.

في الحقيقة، ووفقا لديفيد، أصبح العثور على مهندسين مولودين في أمريكا، مهما كان عرقهم، أمرا يزداد صعوبة باطراد — ولذلك أخذت كل شركة في وادي السيليكون تعتمد اعتمادا شديدا على الطلاب الأجانب. وظهرت أسباب جديدة تدعو لقلق شركات التقنية المتقدمة: منذ الحادي عشر من سبتمبر، زاد تردد عدد كبير من الطلاب الأجانب في الدراسة في الولايات المتحدة نتيجة الصعوبات في الحصول على تأشيرة الدخول. ولم يعد ألمع المهندسين أو مصممي البرمجيات بحاجة إلى القدوم إلى وادي السيليكون للعثور على عمل أو الحصول على تمويل للبدء بمشروعاتهم. فقد بدأت شركات التقنية المتقدمة تنقل عملياتها التشغيلية إلى الهند والصين بوتيرة متسارعة، وغدا تمويل المشروعات التجارية عالميا؛ ورؤوس الأموال التي تستثمر في مومباي وشنغهاي مماثلة لتلك المستثمرة في كاليفورنيا. وعلى المدى الطويل، كما شرح ديفيد، يمكن أن يسبب ذلك مشكلة للاقتصاد الأمريكي.

قال: «سوف نتمكن من الحفاظ على المواهب، لأننا أسماء تجارية شهيرة وراسخة. لكن من يعلم ماذا يحدث فيما يتعلق بالمشروعات الجديدة والشركات الأقل رسوخا وشهرة، غوغل الجديدة مثلا؟ أمل أن يفهم أحد في واشنطن مدى التنافسية في الميدان. من المؤكد أن هيمنتنا [على السوق] ليست محتومة»

في الوقت الذي برزت فيه غوغل تقريبا، قمت برحلة أخرى جعلتني أفكر بالاقتصاد وما يحدث له. استخدمت هذه المرة السيارة، لا النفاثة، على طريق سريعة خالية تمتد أميالا، للوصول إلى بلدة تدعى غيلزبرغ، على بعد خمسة وأربعين دقيقة من حدود ايوا إلى الغرب من ينوي.

أسست البلدة عام 1836 كبلدة جامعية حين قرر مجموعة من قساوسة الكنيستين المشيخانية والأبرشانية في نيويورك نقل توليفتهم الجامعة للإصلاح الاجتماعي والتعليم العملي إلى الحدود الغربية. وأصبحت كلية نوكس التي أسسوها

مرتعا لدعاة إلغاء الرق قبل اندلاع الحرب الأهلية - كان فرع من سكة حديد الأنفاق يصل إلى غيلزبرغ، وانتسب هيرام ريفلز، أول سيناتور أسود في الولايات المتحدة إلى الكلية قبل العودة إلى المسيسيبي. في عام 1854، اكتمل العمل على سكة حديد شيكاغو بيرلنغتون وكوينسي عبر غيلزبرغ، فازدهرت تجارة المنطقة. وبعد أربع سنين، احتشد زهاء عشرة آلاف شخص لسماع المناظرة الخامسة بين لينكولن ودوغلاس، التي أطر فيها لينكولن أول مرة معارضته للرق باعتبارها قضية أخلاقية.

لم يكن هذا التاريخ الغني هو الذي دفعني إلى زيارة غيلزبرغ. بل ذهبت للقاء جماعة من الزعماء النقابيين في مصنع مايتاغ، حيث أعلنت الشركة خططا لتسريح 1600 من العاملين ونقل عملياتها التشغيلية إلى المكسيك. وعلى شاكلة البلدات في وسط وغرب إلينوي، تأثرت غيلزبرغ تأثرا بالغا بنقل عمليات التصنيع إلى الخارج. ففي السنوات القليلة الماضية، خسرت البلدة شركات تصنيع قطع الغيار والأنابيب المطاطية؛ وهي تشهد الآن إغلاق مصنع الفولاذ «بتلر مانيوفاكتشرينغ»، الذي اشتراه منذ مدة قريبة الأستراليون. وارتفع معدل البطالة في البلدة بنسبة 8%. ومع إغلاق مصنع مايتاغ، سوف تخسر البلدة نسبة إضافية تتراوح بين 5 - 10% من قاعدة الاستخدام الكلية.

داخل قاعة نقابة الميكانيكيين، اجتمع سبعة أو ثمانية رجال وثلث نساء، حيث جلسوا على كراسي معدنية قابلة للطي، وتحدثوا بأصوات خافتة، في حين كان بعضهم يدخن، وكانوا جميعا في أواخر الأربعينيات أو أوائل الخمسينيات من العمر، وقد لبسوا سراويل الجينز أو الكاكي وقمصانا قطنية خفيفة، أو ملابس العمل. شرح رئيس النقابة، ديف بيفارد، وكان رجلا ضخما الجثة عريض الصدر في منتصف الخمسينيات من العمر، له لحية دكناء ويضع نظارة ملونة، ويعتمر قبعة جعلته يبدو وكأنه عضو في فرقة «زد زد توب»، أن النقابة جربت كل أسلوب ممكن لإقناع شركة مايتاغ بتغيير قرارها - تحدثت إلى الصحافة، واتصلت بالمساهمين والمعنيين، وطلبت الدعم والتأييد من المسؤولين على المستوى المحلي ومستوى الولاية. لكن إدارة الشركة لم تتراجع عن قرارها.

قال لي ديف: «لا يتمثل السبب في أن المصنع لا يحقق ربحا. فهو أكبر مصانع الشركة من حيث الإنتاجية. وهو على مستوى رفيع من المهارة والحرفية والجودة. ومعدلات أخطاء التصنيع منخفضة. لقد خفضت رواتبنا، ثم علاواتنا، ثم سرحنا من العمل. قدمت الولاية والمدينة إلى مايتاغ تخفيضات ضريبية خاصة بلغت عشرة ملايين دولار خلال السنوات الثماني الماضية، اعتمادا على وعد الشركة بالبقاء هنا. لكن ذلك لم يكن كافيا. إذ قرر كبير المديرين التنفيذيين الذي يجني ملايين الدولارات أنه بحاجة إلى تعزيز وتدعيم سعر سهم الشركة، بحيث يستفيد هو شخصيا، وأسهل طريقة لذلك هي نقل العمل إلى المكسيك، وتوظيف عمال برواتب لا تتجاوز سدس ما نتقاضاه هنا»

سألتهم عن الخطوات الإجرائية المتخذة على مستوى الولاية أو المستوى الاتحادي لإعادة تدريب العمال، فضحك الجميع باستهزاء. قال نائب رئيس النقابة دوغ دينيسون: «إعادة التدريب والتأهيل دعابة، فما فائدة إعادة التأهيل والتدريب حين لا تتوفر الوظائف؟» وشرح كيف اقترح مستشار التوظيف أن يعمل مساعد ممرض، براتب لا يتجاوز ما تدفعه وال - مارت إلى عمالها في المتجر. وروى أحد الحاضرين الشباب قصة فظلة وفضيلة على نحو خاص: فقد قرر التدريب على صيانة الحاسب، لكن بعد أسبوع من الدورة، استدعته شركة مايتاغ. فالعمل فيها مؤقت، لكن وفقا للأنظمة المرعية، إذا رفض العامل عرض الشركة لا يحق له الحصول على راتب إعادة التدريب. فإذا عاد إلى العمل في الشركة وترك الدورة التدريبية، ستعده المؤسسة الاتحادية المعنية أنه استفد فرصته التدريبية في المستقبل.

أبلغت الحاضرين إنني سأروي حكايتهم خلال الحملة، وعرضت بضعة اقتراحات وضعها الموظفون العاملون معي - تعديل النظام الضريبي لإلغاء التخفيضات الضريبية الخاصة عن الشركات التي تنقل عملياتها التشغيلية إلى خارج البلاد؛ ترميم وإصلاح وزيادة تمويل برامج إعادة التأهيل والتدريب. وحين تهيأت لمغادرة القاعة، تكلم رجل ضخيم يعتمر قبعة لاعبي البيسبول. قال إن اسمه تيم ويلر، وكان رئيس نقابة عمال مصنع بتلر للفولاذ القريب. وأكد أن العمال تلقوا إنذارات بتسريحهم من العمل، وأنه

يجمع تأمين البطالة، ويحاول معرفة الخطوة التالية التي يجب عليه اتخاذها. أما همه المقلق الآن فينصب على تأمين وضمان الرعاية الصحية.

قال متجهما: «ابني مارك بحاجة إلى عملية زرع كبد. نحن على قائمة انتظار متبرع، لكن مع استفاد تعويض الرعاية الصحية، لا نعرف هل يغطي برنامج الضمان الحكومي [الممول على المستوى الاتحادي والمحلي وعلى مستوى الولاية] النفقات. لا يوجد من يعطيني جوابا واضحا، وسوف أبيع كل ما أملك من أجل ابني وأستدين، لكن...»، تحشرج صوت تيم، وغطت زوجته الجالسة بجانبه وجهها بيديها. حاولت طمأنة الزوجين بأننا سنعرف بالضبط ماذا يغطي برنامج الضمان الصحي. أوماً تيم رأسه ووضع ذراعه على كتف زوجته.

في طريق العودة إلى شيكاغو تصورت حجم اليأس الذي أصاب تيم: عاطل عن العمل، وابن مريض، ومدخرات تستنفد.

هذه هي القصة التي تفوتك حين تسافر بالطائرة على ارتفاع أربعين ألف قدم. لا يختلف الكثيرون هذه الأيام، من اليسار ومن اليمين، على فكرة أننا نمر بمرحلة تحول اقتصادي جوهري. فالتقدم الذي تحقق في التقانة الرقمية، والألياف البصرية، والإنترنت، والبث الفضائي، والنقل، أزال عمليا الحواجز الاقتصادية بين البلدان والقارات. ورؤوس الأموال تجول الأرض بحثا عن أفضل العائدات، حيث تعبر تريليونات الدولارات الحدود بوضع نقرات على لوحة المفاتيح. أما انهيار الاتحاد السوفييتي وبدء الإصلاحات المرتكزة على السوق في الهند والصين، وتقلص الحواجز التجارية، وظهور شركات التجزئة العملاقة مثل وال - مارت، فقد وضعت عدة مليارات من البشر في تنافس مباشر مع الشركات الأمريكية والعمال الأمريكيين. وبغض النظر هل العالم مسطح أم لا، مثلما قال الصحفي والمؤلف توماس فريدمان، فمن المؤكد أنه يزداد تسطحا كل يوم.

لا شك في أن العولمة قد جلبت منافع مهمة للمستهلكين الأمريكيين. فقد خفضت أسعار السلع التي كانت تعد يوما من الكماليات، بدءا بشاشات التلفزيون الضخمة إلى

الدراق في الشتاء، إلى تنامي القوة الشرائية للأمريكيين ذوي الدخل المحدود. إضافة إلى أنها ساعدت على ضبط معدلات التضخم، وزادت العائدات لملايين الأمريكيين الذين يستثمرون الآن في البورصة، ووفرت أسواقا جديدة للبضائع والخدمات الأمريكية، وأتاحت لبلدان مثل الصين والهند تقليل حدة الفقر بصورة جذرية، وهذا يؤدي على المدى البعيد إلى مزيد من الاستقرار في العالم.

لكن لا يوجد من ينكر حقيقة أن العولمة فاقمت حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي لملايين الأمريكيين العاديين. فالإبقاء على القدرة التنافسية وإرضاء المستثمرين في السوق العالمي دفعا الشركات الأمريكية إلى الأتمتة وتقليص الحجم والتعاقد مع المورد من خارج الشركة ونقل العمليات الإنتاجية إلى البلاد الأجنبية. ولم ترسخ للضغوط من أجل زيادة الأجور، واستبدلت بخطط وبرامج الرعاية الصحية والمعونات التقاعدية خطط الادخار (401K)* وحسابات الادخار الصحية، التي حملت العمال مزيدا من التكاليف وعرضتهم لمزيد من الخطر.

تمثلت النتيجة في ظهور ما دعاه بعضهم اقتصاد «الرابح يأخذ كل شيء»، حيث المد المرتفع لا يحمل بالضرورة القوارب كلها. وشهدنا خلال العقد الماضي نموا اقتصاديا قويا لكن نموا هزيلا في عدد الوظائف؛ قفزات كبيرة في الإنتاجية مع بقاء الأجور على حالها؛ أرباحا ضخمة للشركات وتقلصا في حصة العمال منها. وبالنسبة لأمثال لاري بيغ وسيرغي برين، والذين يملكون مهارات ومواهب فريدة، والمهنيين المتخصصين – المهندسين والمحامين والمستشارين والمسوقين – الذين يسهلون العمل والإنتاج، كانت المكافآت الناجمة عن السوق المعولم غير مسبوقه. لكن فيما يتعلق بالعاملين في مايتاغ، الذين يمكن أتمتة أو رقمته أو نقل مهاراتهم إلى بلدان تتميز بانخفاض الأجور، يمكن للتأثير أن يكون مرعبا – العمل في وظائف خدمية منخفضة الأجر في المستقبل، مع القليل من العلاوات والمنافع، والتعرض لاختطار الخراب المالي في حالة المرض، والعجز عن الادخار من أجل التقاعد أو تعليم الأبناء في الجامعات.

* خطة ادخارية تسمح للموظف بالمساهمة بمبلغ محدد من دخله في حساب تقاعدي مع تأجيل دفع الضرائب عليه. (م)

السؤال هو: ما الذي نستطيع فعله إزاء ذلك كله؟ منذ أوائل التسعينيات، حين بدأت تظهر هذه النزعات والاتجاهات، تبنى جناح من الحزب الديمقراطي، بقيادة بيل كلينتون، الاقتصاد الجديد، وروح التجارة الحرة، والانضباط المالي، والاصلاحات في قطاعي التعليم والتدريب التي تساعد العمال على المنافسة في الحصول على وظائف أعلى قيمة وأجرا في المستقبل. لكن شريحة كبيرة من القاعدة الديمقراطية - خصوصا العمال النقابيين (أصحاب الياقات الزرقاء) من أمثال ديف بيفارد - عارضت هذه الأجندة. فبرأي هؤلاء، خدمت التجارة الحرة مصالح شارع المال، لكنها لم تفعل شيئا يذكر لوقف نزيف الوظائف الأمريكية المرتفعة الأجر.

الحزب الجمهوري ليس منيعا أمام هذه التوترات. فمع الضجة الصاخبة التي ارتفعت منذ مدة قريبة حول الهجرة غير الشرعية، مثلا، قد يشهد نموذج بات بوكنان المحافظ عن «أمريكا أولا» انبعاثا داخل الحزب الجمهوري، ويمثل تحديا لسياسات التجارة الحرة التي تنتهجها إدارة بوش. ففي حملته عام 2000 وفي وقت مبكر من ولايته الأولى، اقترح بوش دورا مشروعا للحكومة، «نزعة محافظة متعاطفة وتراحمية»، عبرت عن نفسها كما يحتاج البيت الأبيض، في خطة وصفات الدواء (في برنامج الرعاية الصحية) والجهد المبذول في مجال الإصلاح التعليمي المعروف باسم «لن نترك طفلا» - وهذا ما أصاب المحافظين المؤيدين لعدم تدخل الحكومة بالصدمة والقلق.

لكن كرس الجزء الأكبر من الأجندة الاقتصادية للحزب الجمهوري تحت زعامة الرئيس بوش للتخفيضات الضريبية، وتقليص الأنظمة والقوانين، وخصخصة الخدمات الحكومية - ولمزيد من التخفيضات على الضرائب. صحيح أن مسؤولي الإدارة يسمون ذلك «مجتمع الملكية»، لكن معظم قواعده وأركانها كانت من ثوابت اقتصاد حرية العمل منذ ثلاثينيات القرن العشرين على أقل تقدير: اعتقاد أن إجراء تخفيضات حادة على - أو في بعض الحالات إلغاء - ضرائب الدخل، والعقارات الكبيرة، وأرباح رأس المال، وأرباح الأسهم، سوف تشجع تشكل رأس المال، وارتفاع معدلات الادخار، وزيادة الاستثمار التجاري، والنمو الاقتصادي؛ اعتقاد أن الأنظمة

والقواعد الحكومية تكبح وتشوه الآلية الكفاءة لعمل السوق؛ اعتقاد أن البرامج الحكومية يتأصل فيها العجز وانعدام الكفاءة، وتولد الاتكالية، وتقلص المسؤولية والمبادرة والخيار الفردي.

أو كما عبر رونالد ريفان بأسلوبه البليغ: «الحكومة ليست حلا لمشكلتنا؛ بل هي المشكلة»

حتى الآن، لم تحقق إدارة بوش سوى نصف المعادلة؛ فالكونغرس الخاضع لهيمنة الجمهوريين مرر تخفيضات ضريبية متلاحقة، لكنه رفض اتخاذ خيارات صعبة فيما يتعلق بالسيطرة على الإنفاق - ارتفع تخصيص المصالح الخاصة بنسبة 64% منذ وصل بوش إلى البيت الأبيض. في هذه الأثناء، عارض المشرعون الديمقراطيون (وعامة الديمقراطيين) إجراء تخفيضات حادة على الاستثمارات الحيوية - ورفضوا رفضاً قاطعاً اقتراح الإدارة خصخصة الضمان الاجتماعي. ومن غير الواضح هل تعتقد الإدارة فعلاً أن العجز في الميزانية الاتحادية وتضخم حجم الدين الوطني أمر لا يهم. لكن الواضح الجلي أن العجز المالي الهائل يجعل من الأصعب على الإدارات في المستقبل البدء بأي استثمارات جديدة للتصدي للتحديات الاقتصادية التي تفرضها العولمة، أو تقوية وتمتين شبكة الأمان الاجتماعي في أمريكا.

لا أريد المبالغة في تضخيم عواقب هذا الفشل. فاستراتيجية الامتناع عن فعل أي شيء وترك العولمة تأخذ مجراها لن تؤدي إلى الانهيار الحتمي الوشيك للاقتصاد الأمريكي. فما يزال الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا متفوقاً على الصين والهند مجتمعين. وما زالت الشركات الأمريكية حتى الآن تتفوق على المنافسين في القطاعات المرتكزة على المعرفة مثل تصميم البرمجيات والأبحاث الدوائية والصيدلانية، وشبكتنا من الجامعات والكليات يحسدنا عليها العالم.

لكن على المدى الطويل، يرجح أن يعني الامتناع عن فعل شيء ظهور نسخة من أمريكا مختلفة تمام الاختلاف عن تلك التي نشأ معظمنا فيها. سيعني أمة أكثر انقساماً طبقياً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي مما هو عليه الحال الآن:

أمة ستمكن فيها طبقة مثقفة ومزدهرة باطراد، تعيش في جيوب منعزلة، من شراء ما تريد وتشتهي من السوق - مدارس خاصة، رعاية صحية خاصة، أمن خاص، طائرات خاصة - في حين يحاصر عدد متعاظم من المواطنين في وظائف منخفضة الأجر، ويتعرضون لخطر الطرد، والضغط للعمل لساعات طويلة، والاعتماد على قطاع عام يعاني من نقص التمويل والأعباء الثقيلة المفرطة والأداء الهزيل للحصول على الرعاية الصحية والمعونات التقاعدية والمال اللازم لتعليم أبنائهم.

وسوف يعني أن نواصل العيش في بلد نرهن فيه أصولنا للمقرضين الأجانب ونعرض أنفسنا لنزوات منتجي النفط؛ وينخفض فيه الاستثمار في الأبحاث العلمية الأساسية وتدريب القوة العاملة الذي سيقدر إمكاناتنا الاقتصادية على المدى البعيد، ونهمل الأزمات البيئية المحتملة. وسيعني أيضا نسخة من أمريكا أكثر استقطابا وبعدا عن الاستقرار على الصعيد السياسي، وذلك مع تفاقم حالة الإحباط الاقتصادي التي تدفع الناس إلى معاداة بعضهم بعضا.

وأسوأ من ذلك كله أنه سيعني تقلص الفرص المتاحة للشباب، وتراجع الحراك الصاعد الذي كمن في صميم الوعد الذي قدمه هذا البلد منذ تأسيسه.

ليست هذه أمريكا التي نريدها لأنفسنا أو لأطفالنا. وأنا على ثقة من أننا نملك المواهب والموارد اللازمة لخلق مستقبل أفضل، مستقبل ينمو فيه الاقتصاد ويتقاسم المواطنون ثمار الازدهار. أما ما يمنعنا من تشكيل وصياغة ذلك المستقبل فليس غياب الأفكار الخلاقة، بل غياب الالتزام الوطني باتخاذ الخطوات الإجرائية الصعبة والضرورية لجعل أمريكا أكثر قدرة على المنافسة - وغياب إجماع جديد على الدور المناسب للحكومة في السوق.

في سبيل بناء ذلك الإجماع، نحتاج إلى معاينة كيف ارتقى نظام السوق عندنا على مر السنين. قال كالفين كوليدج ذات مرة: «إن النشاط الرئيس للشعب الأمريكي هو الأعمال التجارية»، وفي الحقيقة، سيكون من الصعب العثور على بلد في الأرض يتفوق على أمريكا في حسن ضيافته لمنطق السوق. إذ يضع دستورنا الملكية الخاصة في صميم نظام الحرية الذي نتبناه. وتقاليدنا التراثية الدينية تحتفي بقيمة العمل

الجدى الدؤوب وتعبّر عن الإيمان بأن حياة التقى والفضيلة تؤدي إلى المكافآت المادية. وبدلاً من أبلسة الأغنياء، نعدّهم نماذج يحتذى مثالها، وأساطيرنا متخمة بقصص الرجال المصممين على الفوز والربح والنجاح - المهاجرين الذين أتوا إلى هذا البلد لا يملكون شروى نقيير فأثروا واغتنوا، والشباب الذين اتجهوا غرباً بحثاً الثروة. ومثلما قال تيد تيرنر: في أمريكا المال يعني كيف نسجل النقاط.

النتيجة للزومية لهذه الثقافة التجارية كانت ازدهارا ورخاء ليس لهما نظير في تاريخ البشر. ولا يتطلب الأمر سوى رحلة إلى الخارج لتقدير ما تتمتع به أمريكا من مزايا؛ بل إن فقراءنا يأخذون السلع والخدمات كقضايا مسلم بها - الكهرباء والماء النظيف، والتמידات الصحية داخل البيوت، وأجهزة الهاتف والتلفزيون، والأدوات المنزلية - مع أن معظم سكان العالم لا يحصلون عليها. لربما تتمتع أمريكا بنعمة أفضل العقارات على الأرض، لكن من الواضح أن مواردنا الطبيعية لم تمثل السبب الوحيد الكامن وراء نجاحنا الاقتصادي، فأعظم مواطن قوتنا كمنت في التنظيم الاجتماعي الذي نتبناه، نظام ظل على مدى الأجيال يشجع الابتكار المستمر، والمبادرة الفردية، والتخصيص الكفاء والفعال للموارد.

إذن، ليس من المفاجئ أن يكون لدينا ميل إلى اعتبار نظامنا القائم على السوق الحر نعمة مباركة وحقيقية واقعية راسخة، وافترض أنه ينبع طبيعياً من قوانين العرض والطلب واليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث. وانطلاقاً من هذا الافتراض، ليس من المبالغة القول: إن أي تدخل حكومي في الآليات السحرية لعمل السوق - عبر فرض الضرائب، أو وضع القواعد والقوانين التنظيمية، أو الدعاوى القضائية، أو التعريفات الجمركية، أو وسائل حماية العمل والعمال، أو الاتفاق على البرامج الحكومية فيما يتعلق مثلاً بالضمان الاجتماعي أو تعويض البطالة - يضعف بالضرورة المشروعات الفردية ويكبح النمو الاقتصادي. إن إفلاس الشيوعية والاشتراكية كوسائل بديلة للتنظيم الاقتصادي عزز وقوى هذه الفكرة. ووفقاً لمراجعتنا الاقتصادية المعيارية، وجدنا السياسي الحديث، تعد حرية العمل قاعدة افتراضية أساسية؛ وكل من يتحداها يسبح عكس التيار السائد.

إذن، من المفيد أن نذكر أنفسنا بأن نظامنا القائم على حرية السوق لم يكن نتاج القانون الطبيعي ولا العناية الإلهية، بل برز عبر عملية مؤلمة من التجربة والخطأ، وسلسلة من الخيارات الصعبة بين الكفاءة والعدالة، والثبات والتغيير. ومع أن غالبية فوائد ومنافع نظامنا القائم على السوق الحر مستمدة من الجهود الفردية لأجيال من الرجال والنساء الذين سعوا لتحقيق رؤيتهم الخاصة عن السعادة، إلا أننا اعتمدنا في كل حقبة من الاضطراب الاقتصادي الكاسح والمراحل الانتقالية على عمل الحكومة لتوفير الفرص، وتشجيع المنافسة، وتحسين آلية عمل السوق.

على وجه الإجمال، اتخذ عمل الحكومة ثلاثة أشكال. أولاً، دعيت عبر تاريخنا لتشييد البنية التحتية، وتدريب القوة العاملة، ووضع الركائز الضرورية للنمو الاقتصادي. وأدرك جميع الآباء المؤسسين الصلة الجامعة بين الملكية الخاصة والحرية، لكن ألكسندر هاملتون* هو الذي ميز الإمكانية الهائلة للاقتصاد الوطني - اقتصاد لا يعتمد على ماضي أمريكا الزراعي بل على مستقبل تجاري وصناعي. وفي سبيل تحقيق هذا الإمكان تحتاج أمريكا، كما حاجج هاملتون، إلى حكومة وطنية قوية وفاعلة، وبوصفه أول وزير للخزانة في أمريكا شرع في وضع أفكاره موضع التطبيق. فأمام ديون الحرب الثورية، وهي خطوة لم تربط معا اقتصادات الولايات فقط بل ساعدت في تحفيز نظام وطني قائم على أسواق الائتمان ورأس المال المتحرك. وروج اتباع سياسات - مثل قوانين الترخيص وفرض تعرفه جمركية مرتفعة - تشجع التصنيع والاستثمار في الطرق والجسور الضرورية لنقل المنتجات إلى السوق.

واجه هاملتون مقاومة ضارية من توماس جيفرسون**، الذي خشي أن تضعف الحكومة الوطنية القوية المرتبطة بالمصالح التجارية الغنية رؤيته عن النظام الديمقراطي المساواتي والعدل والمرتبطة بالأرض. لكن هاملتون عرف أن تحرير رأس المال من إسار المصالح المحلية المرتبطة بالأرض هو السبيل الوحيد الذي

* (1757 - 1804): رجل دولة وكاتب أمريكي تناول شؤون الحكم، وكان أول وزير للخزانة (1789 -

1797). (م)

** (1743 - 1826): رجل دولة وديبلوماسي ومهندس وكاتب أمريكي، والرئيس الثالث للولايات المتحدة

(1801 - 1809). (م)

يمكن أمريكا من استغلال أقوى مواردها – أي طاقة ومبادرة الشعب الأمريكي ومشروعاته الحرة. لقد كونت فكرة الحراك الاجتماعي هذه واحدة من أعظم المساومات المبكرة للرأسمالية الأمريكية؛ فالرأسمالية الصناعية والتجارية قد تؤدي إلى حالة كاسحة من عدم الاستقرار، لكنها ستكون نظاما ديناميكيا يستطيع فيه كل من يملك ما يكفي من الطاقة والموهبة الارتقاء إلى القمة. وافق جيفرسون على هذه النقطة على الأقل – اعتمادا على إيمانه بالجدارة والأهلية والكفاءة، بدلا من الأرستقراطية الموروثة، وأيد إنشاء جامعة وطنية لتمولها الحكومة وتدريب المواهب في مختلف أرجاء الدولة الجديدة، واعد تأسيس جامعة فرجينيا واحدا من أعظم منجزاته.

هذا التقليد التراثي من الاستثمار الحكومي في البنية التحتية لأمريكا وفي شعبها، اعتنقه بصورة شاملة ابراهام لينكولن والحزب الجمهوري في مرحلته المبكرة. وبنظر لينكولن، فإن جوهر أمريكا هو الفرصة المتاحة، قدرة «العامل الحر» على تحقيق التقدم في الحياة. لقد عد لينكولن الرأسمالية أفضل وسيلة لخلق مثل هذه الفرصة، لكنه رأى أيضا كيف أوقعت المرحلة الانتقالية من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي الفوضى والارتباك في حياة الناس ودمرت مجتمعاتهم المحلية.

وهكذا شرع لينكولن في خضم الحرب الأهلية في تطبيق سلسلة من السياسات التي لم تضع الركيزة المؤسسة لاقتصاد وطني متكامل فقط، بل وسعت مجال الفرص لتتاح لمزيد من الناس. ومارس الضغط من أجل تشييد أول سكة حديد عبر القارة، وأنشأ الأكاديمية الوطنية للعلوم لتحفيز البحث المعرفي والاكتشاف العلمي بحيث يؤديان إلى تقانة جديدة وتطبيقات تجارية حديثة. وتجاوز حد قانون الإقامة في المزارع لعام 1862، الذي منح مساحات شاسعة من الأراضي العامة غرب الولايات المتحدة للمستوطنين القادمين من الشرق والمهاجرين من شتى أنحاء العالم، بحيث يساهمون هم أيضا في اقتصاد الأمة المتنامي. وبدلا من ترك أصحاب المزارع هؤلاء دون معين، أقام نظام كليات تعلم المزارعين وتدريبهم على آخر التقانات الزراعية، وتوفر لهم التعليم الحر الذي يتيح لهم حلم تجاوز تخوم وحدود الحياة في المزرعة.

ظلت الرؤية الأساسية لهاملتون ولينكولن — القائمة على قدرة موارد وسلطة الحكومة الوطنية على تسهيل، لا الحلول محل، السوق الحر النشاط — تشكل إحدى دعائم سياسات الجمهوريين والديمقراطيين في كل مرحلة من مراحل تطور أمريكا. سد هوفر (سد بولدر)، وسلطة وادي تينيسي، ونظام الطرق عبر الولايات، والإنترنت، ومشروع المجين البشري: مرة بعد أخرى، ساعد استثمار الحكومة على تعبيد الطريق أمام ازدهار النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. وعبر إقامة نظام من المدارس العامة ومؤسسات التعليم العالي، إضافة إلى برامج مثل «إعلان حقوق قدماء المحاربين»، التي جعلت التعليم الجامعي متاحا لملايين الأمريكيين، ساعدت الحكومة في تزويد الأفراد بالأدوات والوسائل اللازمة للتكيف والابتكار في مناخ من التغير التقني المستمر.

وبغض النظر عن توظيف الاستثمارات الضرورية التي لا يستطيع، أولا يريد، القطاع الخاص توظيفها وحده، قامت الحكومة الوطنية بدور أساس لا غنى عنه في التصدي لإخفاقات السوق — تلك العقبات الخفية والعراقيل المفاجئة التي تتكرر في أي نظام رأسمالي وتكبح الآليات الفعالة للسوق أو تلحق الضرر بعامه الناس. لقد أدرك تيدي روزفلت أن احتكار السلطة والقوة قد يقيد المنافسة، وجعل «مكافحة الاحتكار» بؤرة اهتمام إدارته. أما ودر ولسون فقد أنشأ مصرف الاحتياط الفيدرالي لإدارة توريد النقد وتقليص حالات الهلع الدورية في الأسواق المالية. وأصدرت الحكومات على الصعيد الاتحادي وعلى مستوى الولاية أول قوانين لحماية المستهلك — قانون الغذاء والدواء الصحي وقانون التفتيش على اللحوم — وحماية الأمريكيين من المنتجات الضارة.

لكن خلال انهيار البورصة عام 1929 وحقبة الكساد الكبير الذي أعقبه تبدى دور الحكومة الحيوي في تنظيم السوق بجلاء لا لبس فيه. فمع تحطم ثقة المستثمر، وخطر انهيار النظام المالي، والتراجع الحاد في طلب المستهلك والاستثمار في قطاع الأعمال، خطط فرانكلين روزفلت لسلسلة من التدخلات الحكومية التي كبحت مزيدا من الانكماش الاقتصادي. وطوال السنوات الثماني التالية، اختبرت إدارة «البرنامج

الجديد» عددًا من السياسات لإعادة إطلاق الاقتصاد، ومع أن هذه التدخلات لم تفرز كلها النتائج المقصودة، إلا أنها خلفت فعلا بنية تنظيمية تساعد على الحد من اختطار الأزمات الاقتصادية: هيئة للأوراق المالية والصرف لضمان الشفافية في الأسواق المالية وحماية صغار المستثمرين من الغش والتزوير والتلاعب؛ هيئة تأمين الودائع الفيدرالية لمنح الثقة للمودعين في المصارف؛ سياسات مالية ونقدية لوقف الدورات التجارية أو الاقتصادية، أخذت شكل تخفيضات ضريبية أو زيادة السيولة أو توجيه الإنفاق الحكومي، لتحفيز الطلب حين يتراجع النشاط التجاري ويبتعد المستهلكون عن السوق.

أخيرا - والأكثر إثارة للجدل الخلافي - ساعدت الحكومة في إقامة اندماج اجتماعي بين الأعمال التجارية والعمال الأمريكيين. فخلال السنوات المئة والخمسين الأولى من عمر أمريكا، ومع زيادة تركيز رأس المال في الائتلافات الاحتكارية والشركات المحدودة المسؤولية، منع العمال بالقانون وبالعرف من تشكيل نقابات تزيد قوتهم ونفوذهم. إذ لم يحظوا تقريبا بأي حماية من ظروف العمل غير الآمنة أو غير الإنسانية، في المعامل المستغلة أو في منشآت ذبح الحيوانات وتحضير اللحوم. ولم تشهد الثقافة الأمريكية السائدة تعاطفا مع العمال الفقيرين نتيجة رياح «التدمير الخلاق» التي تعصف بالرأسمالية من حين لآخر - الوصفة المناسبة للنجاح الفردي كانت بذل مزيد من الجهد والعرق، لا انتظار «الدلال» من الدولة. وأي شبكة أمان وجدت أتت من المصادر الهزيلة وغير المتكافئة للأعمال الخيرية الخاصة.

مرة أخرى، تطلب الأمر صدمة الكساد الكبير، حيث وجد واحد من بين كل ثلاثة أمريكيين نفسه عاطلا عن العمل، ويعاني من سوء المأكل والملبس والسكن، حتى تصحح الحكومة حالة عدم التوازن تلك. فبعد سنتين من وصول فرانكلين روزفلت إلى سدة الرئاسة، تمكن من تمرير قانون الضمان الاجتماعي في الكونغرس (1935)، بؤرة تركيز دولة الرعاية الاجتماعية الجديدة، وشبكة الأمان التي تنتشر نصف المواطنين المسنين من وهدة الفقر، وتوفر تعويض البطالة للذين فقدوا وظائفهم، وتقدم إعانات مالية متواضعة للعاجزين والفقراء الذين تقدم بهم العمر. وضع روزفلت أيضا قوانين

غيرت تغييرا جوهريا العلاقة بين رأس المال والعامل: أربعون ساعة عمل أسبوعيا، قوانين لمنع تشغيل الأطفال، قوانين الحد الأدنى من الأجور: قانون علاقات العمل الوطنية الذي جعل من الممكن تنظيم نقابات صناعية عريضة القاعدة وأجبر أرباب العمل على التفاوض بنية صافية.

أتى جزء من الأسس المنطقي لروزفلت في إصدار وإجازة هذه القوانين من الاقتصاد الكينزي مباشرة: أحد علاجات الكساد الاقتصادي وضع مزيد من الدخل متاح في جيوب العمال الأمريكيين. لكن روزفلت عرف أيضا أن الرأسمالية في النظام الديمقراطي تتطلب موافقة المواطنين، وأن إصلاحاته، عبر إعطاء العمال حصة أكبر من الكعكة الاقتصادية، سوف تضعف جاذبية الأنظمة القائمة على الإدارة والتحكم والسيطرة الحكومية، فاشية أم اشتراكية أم شيوعية، التي كانت تكتسب الدعم والأنصار في شتى أنحاء أوروبا. ومثلما سيشرح عام 1944، فإن «الجانسين والعاطلين هم المادة التي تصنع منها الديكتاتوريات»

بدا لوهلة أن القصة ستنتهي هنا - مع إنقاذ روزفلت للرأسمالية من نفسها عبر حكومة اتحادية فاعلة ونشطة تستثمر في مواطنيها وفي البنية التحتية، وتنظم السوق، وتحمي العمال من الحرمان المزمع. وفي الحقيقة، حظي نموذج دولة الرعاية الاجتماعية الأمريكية هذا بإجماع عريض طوال السنوات الخمس والعشرين التالية عبر الإدارات الجمهورية والديمقراطية. فمن كانوا على اليمين اشتكوا من الاشتراكية الزاحفة، ومن وقفوا على اليسار اعتقدوا أن خطوات روزفلت لم تكن كافية. لكن النمو الهائل لاقتصاد أمريكا القائم على الإنتاج بالجملة، والفجوة الواسعة في الطاقة الإنتاجية بين الولايات المتحدة واقتصادات أوروبا وآسيا التي مزقتها الحروب، نجحا في إنهاء وحسم معظم المعارك الأيديولوجية. وفي غياب أي منافسين جديين، تمكنت الشركات الأمريكية بشكل روتيني من نقل تكاليف العمل والنفقات التنظيمية إلى زبائنها. الوظيفة بدوام كامل مكنت عمال المصانع النقابيين من الانتقال إلى صفوف الطبقة الوسطى، وإعالة عائلاتهم من دخل واحد، والتمتع باستقرار الضمان الصحي والتقاعد. وفي هذه البيئة من أرباح الشركات الثابتة وارتفاع الأجور، لم يواجه

صناع السياسة سوى معارضة سياسية متواضعة لرفع الضرائب ووضع مزيد من القوانين والقواعد التنظيمية للتصدي للمشكلات الاجتماعية الملحة - ومن ثم إنشاء برامج المجتمع العظيم، التي تشمل برامج الرعاية الصحية لمن هم فوق الخامسة والستين وبعض العجزة تحت سن الخامسة والستين (Medicare) وأخرى للمواطنين من جميع الأعمار ضمن حدود دخل معينة (Medicaid)، والرعاية الاجتماعية، في عهد إدارة جونسون؛ وإنشاء وكالة حماية البيئة وإدارة السلامة والصحة المهنية في عهد نيكسون.

بقيت مشكلة واحدة أمام هذا الانتصار الليبرالي: الرأسمالية لا تقف جامدة. فبحلول السبعينيات، بدأ نمو الإنتاجية، محرك اقتصاد حقبة ما بعد الحرب، بالتقاعس. في حين سمح تزايد ثقة «أوبك» بالنفس لمنتجي النفط الأجانب باقتطاع حصة أكبر من الاقتصاد العالمي، وهذا ما فضح ضعف أمريكا أمام اضطراب وانقطاع واردات الطاقة. وبدأت الشركات الأمريكية تعاني المنافسة من المنتجين الذين يتمتعون بمزايا انخفاض التكلفة في آسيا، وبحلول الثمانينيات، بدأ وابل من الواردات الرخيصة - تشمل الأنسجة والأحذية والإلكترونيات، وحتى السيارات - يقتنص أجزاء كبيرة من السوق المحلية. في هذه الأثناء، بدأت الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات تنقل بعضا من مرافقها الإنتاجية إلى الخارج - من أجل الوصول إلى الأسواق الأجنبية من جهة، وللاستفادة من العمالة الرخيصة من جهة أخرى.

في هذه البيئة العالمية التي هي أكثر تنافسية، لم تعد تتجح الصيغة القديمة للأرباح الثابتة والإدارة الثقيلة الحركة للشركات الأمريكية. ومع تراجع القدرة على نقل التكاليف المرتفعة أو المنتجات الرديئة إلى المستهلكين تقلصت أرباح الشركات والحصة السوقية، وأخذ المساهمون في الشركات يطالبون بمزيد من القيمة. بعض الشركات وجدت طرقا لتحسين الإنتاجية عبر الابتكار والأتمتة. في حين اعتمد غيرها على تسريح العمال بأسلوب وحشي، ومقاومة النقابات، وزيادة نقل الإنتاج إلى الخارج. مديرو الشركات الذين لم يتمكنوا من التكيف تعرضوا للغزو من الشركات الأخرى، فباعوا حصة كبيرة من أسهمها إلى أشخاص تضلعوا من الخدع والمراوغة،

لإحداث التغيير المطلوب، دون أي اعتبار للموظفين والعمال الذين تأثرت حياتهم تأثراً بالغاً، أو للمجتمعات التي يمكن أن تدمر وتتمزق. وبطريقة أو بأخرى، زادت الشركات الأمريكية هزلاً وضعفاً - وتحمل وطأة هذا التحول عمال التصنيع على خطوط الإنتاج القديمة وبلدات مثل غيلزبرغ.

لم يكن القطاع الخاص وحده مضطراً للتكيف مع هذه البيئة الجديدة. ومثلما أوضح انتخاب رونالد ريغان، أراد الأمريكيون من الحكومة أن تتغير أيضاً.

نزع ريغان في خطابه إلى المغالاة في الحجم الذي بلغته دولة الرعاية الاجتماعية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. ففي ذروتها، بقيت الميزانية الاتحادية كحصّة إجمالية من الاقتصاد الأمريكي أدنى كثيراً بالمقارنة مع أوروبا الغربية، حتى حين تؤخذ بالاعتبار ميزانية الدفاع الهائلة في الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن الثورة المحافظة التي ساعد ريغان في إطلاقها اكتسبت زخماً لأن رؤية ريغان المركزية - دولة الرعاية الاجتماعية الليبرالية أفرطت في الرضا والإرضاء وأصبحت بيروقراطية أكثر من اللازم، حيث صنّاع السياسة الديمقراطيون أشد هوساً بتقسيم الكعكة الاقتصادية من تنميتها وتكبيرها - تحوي قدراً كبيراً من الصدق والحقيقة. ومثلما توقف العديد من مديري الشركات، المحميين من المنافسة، عن تقديم القيمة، توقف العديد من البيروقراطيات الحكومية عن سؤال المعنيين وأصحاب المصلحة (دافعي الضرائب الأمريكيين) والمستهلكين (مستخدمي الخدمات الحكومية) هل تحصل نقودهم على قيمتها.

لم يشتمل كل برنامج حكومي حسب الطريقة التي أعلنت الدعاية عنها. بعض الوظائف كان من الأفضل تنفيذها بواسطة القطاع الخاص، مثلما كان بالمستطاع في بعض الحالات أن تحقق الحوافز المرتكزة على السوق النتائج نفسها بتكلفة أقل ومرونة أكبر، تماماً كالقواعد التنظيمية المعتمدة على أسلوب التحكم والسيطرة. معدلات الضريبة الهامشية المرتفعة التي كانت سائدة حين استلم ريغان الرئاسة ربما لم تكبح الحوافز للعمل أو الاستثمار، لكن حرفت وشوهت القرارات الاستثمارية - وأدت فعلاً إلى صناعة مبدرة قائمة على إنشاء الملاجئ الضريبية. وفي حين وفرت

الرعاية الاجتماعية بالتأكيد العون للعديد من الفقيرين الأمريكيين، إلا أنها وجدت بعض الحوافز العكسية فيما يتعلق بأخلاقيات العمل والاستقرار الأسري.

ونظرا لاضطرار ريغان إلى سلوك سبيل التسوية مع كونغرس خاضع لسيطرة الديمقراطيين، فإنه لن يحقق العديد من أكثر خططه طموحا لتقليص دور الحكومة. لكنه غير تغييرا جوهريا تعابير ومفردات الجدل السياسي. إذ أصبحت ثورة الطبقة الوسطى الضريبية ثابتة دائما في السياسة الوطنية ووضعت سقفا لمدى توسع التدخل الحكومي. وبالنسبة للعديد من الجمهوريين، تحول عدم التدخل في السوق إلى منظومة اعتقادية محددة لتفكيرهم.

وبالطبع، استمر العديد من الناخبين في التطلع إلى الحكومة طلبا للعون خلال حقبة الانكماش الاقتصادي، ودعوة بيل كلينتون إلى مزيد من العمل الحكومي الجريء والتدخل في الاقتصاد ساعدته في الوصول إلى البيت الأبيض. لكن بعد الهزيمة السياسية الكارثية لخطة الرعاية الصحية وانتخاب كونغرس جمهوري عام 1994، اضطر كلينتون إلى قصص طموحاته، برغم تمكنه من إضافة منظور تقدمي جديد إلى بعض من أهداف ريغان. ومع نهاية حقبة الحكومة التدخلية، وقع كلينتون مشروع إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية ليصبح قانونا، وضغط من أجل تخفيض الضرائب على الطبقة الوسطى والعمال الفقراء، وعمل على تقليص البيروقراطية والروتين. كلينتون هو الذي سينجز ما عجز عنه ريغان، حين رتب شؤون بيت مال الأمة، مع تقليل الفقر وتوظيف استثمارات جديدة (متواضعة) في التعليم وتدريب العاملين. وبحلول الوقت الذي غادر فيه البيت الأبيض، بدا وكأن نوعا من التوازن قد تحقق - حكومة أقل تدخلًا، لكنها احتفظت بشبكة الأمان الاجتماعي التي نصبها روزفلت أول مرة.

لكن الرأسمالية لا تقف جامدة ساكنة. لربما نجحت سياسات ريغان وكلينتون في إزالة بعض الترهل من جسم دولة الرعاية الاجتماعية الليبرالية، لكنها لم تستطع تغيير الوقائع والحقائق الأساسية للمنافسة العالمية والثورة التكنولوجية. فالوظائف ما زالت تنتقل إلى الخارج - لا في مجال التصنيع فقط، بل على نحو متزايد في قطاع

الخدمات التي يمكن بثها رقمياً، مثل برمجة الحاسب. وما زالت الأعمال التجارية تعاني تكاليف الرعاية الصحية المرتفعة. وما زالت أمريكا تستورد أكثر مما تصدر، وتقترض أكثر مما تقرض.

في غياب أي فلسفة حكومية واضحة، ردت إدارة بوش وحلفاؤها في الكونغرس عبر دفع الثورة المحافظة إلى خاتمها المنطقية - مزيد من التخفيضات الضريبية، ومزيد من إلغاء القواعد التنظيمية، وتصغير شبكة الأمان. لكن الجمهوريين باتخاذهم هذه المقاربة يخوضون المعركة الأخيرة في الحرب التي شنوها وكسبوها في الثمانينيات، في حين يجبر الديمقراطيون على اتخاذ موقف الدفاع، والمنافحة عن خطط البرنامج الجديد الذي أطلق في الثلاثينيات.

لم تعد أي من الإستراتيجيتين تعمل. إذ لا تستطيع أمريكا منافسة الصين والهند بمجرد تخفيض النفقات وتقليص التدخل الحكومي - إلا إذا كنا على استعداد لتحمل تراجع حاد في مستويات المعيشة، مع مدن تختنق بدخان المصانع ومتسولين يملؤون الشوارع. لا تستطيع أمريكا المنافسة بمجرد إقامة حواجز تجارية ورفع الحد الأدنى من الأجور - إلا إذا كنا على استعداد لمصادرة جميع أجهزة الكمبيوتر في العالم.

لكن يجب أن يمنحنا تاريخنا الثقة. فليس علينا الاختيار بين نظام اقتصادي قمعي تقوده الحكومة وبين نظام رأسمالي فوضوي يفتقر إلى التسامح. فهو يخبرنا أن بمقدورنا الخروج من أعظم وأخطر الاضطرابات الاقتصادية أقوى وأصلب عوداً. وعلى شاكلة أولئك الذين سبقونا، يجب أن نسأل أنفسنا ما الخلطة السياسية التي تقضي إلى سوق حر دينامي وأمن اقتصادي واسع النطاق، وروح ابتكارية مبادرة ومغامرة، وحرارك اجتماعي صاعد؟. يمكننا أن نهتدي دوماً بحكمة لينكولن البسيطة: لن ننجز جماعياً، عبر حكومتنا، إلا تلك المهمات التي لا نستطيع إنجازها على المستوى ذاته (أو لا نستطيع إنجازها على الإطلاق) بصورة فردية وخاصة.

بكلمات أخرى، يجب أن نستهدي بما ينجح.

كيف يبدو هذا الإجماع الاقتصادي الجديد؟ لن أدعي امتلاك جميع الأجوبة، فمناقشة السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة بالتفصيل سوف تملأ عدة مجلدات.

لكن أستطيع تقديم بضعة أمثلة على كيفية التحرر من إساوورطتنا السياسية الراهنة؛ حيث نستطيع وفقا لتراث هاميلتون ولنكولن، الاستثمار في بنيتنا التحتية وشعبنا؛ بطرائق نتمكن عبرها من تحديث وإعادة بناء العقد الاجتماعي الذي جمع روزفلت أجزاءه معا أول مرة في منتصف القرن الماضي.

لنبدأ بتلك الاستثمارات التي يمكن أن تجعل أمريكا أكثر قدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي: الاستثمارات في التعليم والعلوم والتقانة واستقلالية الطاقة.

احتل التعليم طوال تاريخنا جوهر الاتفاق الذي عقده هذه الدولة مع مواطنيها: إذا عملت بجد ودأب وتحملت المسؤولية، سوف تتاح لك فرصة حياة أفضل. وفي عالم تحدد فيه المعرفة القيمة في سوق العمل، حيث يجب على الطفل في لوس أنجلوس التنافس لا مع الطفل في بوسطن فقط، بل مع ملايين الأطفال في بنغالور وبكين، والعديد من مدارس أمريكا لا تلتزم بدورها في الاتفاق.

في عام 2005، قمت بزيارة إلى مدرسة ثورنتون تاونشيب الثانوية، التي تقع في الضواحي الجنوبية من شيكاغو ومعظم طلابها من السود. كان العاملون معي قد تعاونوا مع المدرسين لتنظيم لقاء مع الشباب المحليين — أمضى ممثلون عن كل صف أسابيع في إجراء مسح لاكتشاف القضايا التي تهم وتشغل زملاءهم الطلاب، ثم تقديم النتائج عبر سلسلة من الأسئلة التي توجه إلي. تحدثوا في الاجتماع عن العنف في الأحياء ونقص أجهزة الكمبيوتر في صفوفهم. لكن قضيتهم الأولى كانت كما يلي: لأن المدارس العامة لا تستطيع تحمل عمل المدرسين طوال اليوم، فإن الدوام في مدرسة ثورنتون ينتهي في الواحدة والنصف ظهرا. ونتيجة اختصار البرنامج، لا يجد الطلاب وقتا كافيا للعمل في المخبر أو حضور دروس اللغة الأجنبية.

سألني الطلاب لماذا لا نحصل على حقنا الكامل؟ إذ لا يتوقع أحد منا على ما يبدو دخول الجامعة، كما قالوا.

يريدون مزيدا من المدارس.

تعودنا مثل هذه القصص، عن أطفال فقراء من السود واللاتين يعانون ويضعف نشاطهم في مدارس عاجزة عن إعدادهم للاقتصاد الصناعي القديم، فضلا عن عصر المعلومات. لكن مشكلات نظامنا التعليمي لا تنحصر في أحياء مدننا الداخلية. فأمريكا تشهد الآن واحدا من أعلى معدلات التسرب من المدارس الثانوية في العالم الصناعي. فعند وصول طلاب المدارس الثانوية إلى سنتهم الأخيرة تنخفض درجاتهم في اختبارات الرياضيات والعلوم عن معظم أترابهم من الطلاب الأجانب. ونصف المراهقين لا يفهمون مبادئ الكسور الأساسية، ونصف من هم في التاسعة من العمر لا يستطيعون إجراء عمليات الضرب أو القسمة البسيطة. ومع أن عدد الطلاب الأمريكيين الذين يجرون امتحانات الدخول إلى الجامعة أكثر من أي وقت مضى، إلا أن نسبة 22% منهم فقط مستعدون ومهيئون لتلقي دروس اللغة الإنكليزية والرياضيات والعلوم على مستوى الجامعة.

لا أعتقد أن الحكومة وحدها قادرة على قلب هذه الإحصائيات رأسا على عقب. إذ يتحمل الآباء المسؤولية الرئيسية عن غرس أخلاقيات العمل الدؤوب والجد والاجتهاد والإنجاز التعليمي في نفوس أبنائهم. لكن الآباء على حق حين ينتظرون من حكومتهم، عبر المدارس العامة، لعب دور الشريك الكامل في العملية التعليمية - كحال الأجيال السابقة من الأمريكيين.

لسوء الحظ، فإن ما شهدناه من الحكومة طوال عقدين من السنين مجرد محاولات ترقيعية تفتقد الإتقان، وتساهلا مع النوعية المتوسطة من الإنجاز، بدلا من ابتكار إصلاحات جريئة لمدارسنا - إصلاحات تتيح للطلاب في مدرسة ثورنتون المنافسة للحصول على وظائف في غوغل. يعود جزء من السبب إلى المعارك الأيديولوجية المتوقعة بقدر ما هي عتيقة تجاوزها الزمن. إذ يقدم العديد من المحافظين الحجة على أن المال عامل غير مهم في رفع مستوى الإنجاز التعليمي؛ وأن المشكلات في المدارس العامة ناجمة عن البيروقراطيات المنكودة ونقابات المعلمين العنيدة؛ وأن الحل الوحيد هو كسر احتكار الحكومة لقطاع التعليم عبر نظام القسائم (حيث يتسلم كل طفل في سن المدرسة مبلغا معيناً من المال يمكن لأبويه وفقا له اختيار مدرسة عامة أو خاصة لتعليمه). في هذه

الأثناء، كثيرا ما يجد اليساريون أنفسهم يدافعون عن وضع قائم يتعذر الدفاع عنه، حين يصرون بإلحاح على أن مزيدا من الإنفاق سوف يحسن وحده النتائج التعليمية.

كلا الافتراضين خاطئ. المال عامل مهم فعلا في التعليم - وإلا فلماذا يدفع الآباء هذه التكاليف الباهظة للعيش في الضواحي التي تضم مدارس ممولة تمويلًا جيدًا؟ - ما زالت مدارس عديدة في المناطق الحضرية والريفية تعاني مشكلة الصفوف الدراسية المكتظة، والكتب العتيقة التي تجاوزها الزمن، والمعدات والتجهيزات القديمة، والمعلمين الذين يضطرون لشراء التجهيزات الأساسية من جيوبهم. لكن يتعذر إنكار حقيقة أن أسلوب إدارة العديد من المدارس العامة يمثل مشكلة كبيرة تعادل على الأقل مشكلة التمويل.

مهمتنا إذن هي تحديد تلك الإصلاحات التي كان لها أبلغ الأثر في إنجاز الطلاب، وتمويلها بدرجة كافية، وإلغاء تلك البرامج التي لم تعط النتائج المتوخاة. وفي الحقيقة، لدينا دليل دامغ على الإصلاحات التي نجحت: منهاج مدرسي أكثر تحديا وحيوية وصرامة يشدد على الرياضيات والعلوم ومهارات التعلم؛ ساعات أطول وأيام أكثر لمنح الأطفال ما يحتاجونه من وقت وانتباه مستمر للتعلم؛ التعليم المبكر (في مرحلة الطفولة) لكل طفل، بحيث لا يتخلف عن الركب عند التحاقه بالمدرسة؛ تقويمات هادفة ومرتكزة على الأداء يمكن أن توفر صورة كاملة لعمل الطالب؛ توظيف وتدريب مديرين قادرين على إحداث التغيير ومدرسين مؤهلين وفاعلين وأكفاء.

النقطة الأخيرة - الحاجة إلى مدرسين أكفاء - تستحق التوكيد. فقد أظهرت الدراسات التي أجريت حديثا أن أهم عامل في تحديد إنجاز الطالب ليس لونه بشرته أو من أين أتى، بل من مدرسة. ولسوء الحظ فإن العديد من مدارسنا تعتمد على مدرسين يفترقون إلى الخبرة والتدريب في المواد التي يدرسونها، وكثيرا ما يتركز هؤلاء في المدارس التي تعاني المشكلات. فضلا عن ذلك، تزداد الحالة سوءا: ففي كل سنة تعاني المدارس نزيفا من المدرسين المؤهلين وذلك مع وصول جيل حقبة ارتفاع معدل المواليد (1946 - 1965) إلى سن التقاعد، ولا بد من توظيف مليوني مدرس في العقد القادم لتلبية حاجات زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس.

لا تتمثل المشكلة في عدم الرغبة في دخول سلك التدريس؛ فأنا أقابل باستمرار شبانا تخرجوا للتو في أفضل الجامعات ووقعوا عقود العمل مدة سنتين، عبر برامج مثل «التدريس من أجل أمريكا»، في أصعب وأقسى المدارس العامة مقابل رواتب زهيدة. فهم يجدون العمل مفيدا إلى حد استثنائي؛ والتلاميذ الذين يدرسونهم يستفيدون من قدراتهم الإبداعية وحماسهم. لكن بحلول نهاية السنتين، يغير معظمهم المهنة أو ينتقلون إلى مدارس الضواحي - وذلك كعاقبة للرواتب المتدنية، وغياب الدعم من البيروقراطية التعليمية، والشعور السائد بالعزلة.

إذا كنا جادين في بناء نظام القرن الحادي والعشرين للمدارس، علينا أخذ مهنة التدريس على محمل الجد. وهذا يعني تغيير عملية منح الشهادات للسماح للمتخصص في الكيمياء الذي يريد التدريس بتجنب الدورة الإضافية المكلفة؛ وجمع المدرسين الجدد مع المخضرمين والمتمرسين لكسر جدار العزلة حولهم؛ ومنح المدرسين الذين ثبتت كفاءتهم وأهليتهم مزيدا من التحكم فيما يجري في صفوفهم المدرسية.

ويعني أيضا منح المدرسين ما يستحقونه من أجر. فليس ثمة سبب يدعو إلى تحديد سقف الراتب الذي يتقاضاه المدرس الخبير والكفاء والمؤهل والفاعل بمئة ألف دولار سنويا خلال ذروة عطائه. فالمدرسون الذين يتمتعون بدرجة عالية من الخبرة والكفاءة في مجالات حاسمة الأهمية مثل الرياضيات والعلوم - إضافة إلى أولئك الراغبين في التدريس في مدارس المدن التي تعاني أقسى الظروف - يجب أن ينالوا رواتب أعلى.

هنالك مشكلة واحدة خفية. فمقابل مزيد من المال، على المدرسين أن يتحملوا مزيدا من مسؤولية أدائهم - والمدارس العامة بحاجة إلى التمتع بقدر أكبر على التخلص من المدرسين الذين يفتقدون الكفاءة والأهلية.

حتى الآن، عارضت نقابات المعلمين فكرة ربط الأجر بالأداء، لأن ذلك سيعتمد على رأي ونزوة المدير. وهي تقدم الحجة، الصائبة باعتقادي، على أن معظم المدارس تعتمد حصرا على درجات الاختبار لقياس أداء المدرسين، وقد تعتمد هذه الدرجات

اعتمادا كبيرا على عوامل خارجة عن سيطرتهم، مثل عدد الطلاب من ذوي الدخل المحدود أو ذوي الاحتياجات الخاصة في الصف.

لكن هذه لا تعد مشكلات مستعصية. فعند العمل مع نقابات المعلمين، يمكن للولايات والمدارس وضع معايير أفضل للأداء، تجمع بيانات ومعطيات الاختبار مع نظام قائم على مراجعة الأنداد (يمكن لمعظم المدرسين أن يحددوا بدرجة مدهشة من الاتساق المدرسين الأكفاء فعلا في مدارسهم وأولئك الذين يفتقدون الكفاءة). ونستطيع تيقن أن المدرسين غير الأكفاء لم يعودوا يمثلون عقبة تعيق الطلاب الذين يريدون التعلم.

في الحقيقة، إذا أردنا توظيف الاستثمارات المطلوبة لترميم وإصلاح مدارسنا، فإننا سنحتاج إلى إعادة اكتشاف إيماننا بأن كل طفل قادر على التعلم. حظيت منذ مدة قريبة بفرصة زيارة مدرسة دودج الابتدائية، في منطقة ويست سايد في شيكاغو، وهي مدرسة كانت متخلفة وفقا لكل معيار ومقياس، لكنها الآن تمر بمرحلة تغيير وتحول. وحين كنت أتحدث مع بعض المدرسين عن التحديات التي يواجهونها، ذكرت مدرسة شابة ما دعت «متلازمة هؤلاء الأطفال» - استعداد المجتمع للعثور على مليون عذر وذريعة لما يلي: لماذا «لا يستطيع هؤلاء الأطفال التعلم؟»؛ وكيف «أتى هؤلاء الأطفال من خلفيات تتسم بالقسوة؟»؛ أو «هؤلاء الأطفال متخلفون جدا»

قالت لي المدرسة: «عندما أسمع هذا التعبير يجن جنوني. فهم ليسوا هؤلاء الأطفال بل هم أطفالنا»

إن أداء اقتصاد أمريكا في السنوات القادمة ربما يعتمد غالبا على مدى إخلاصنا في اعتناق هذه الحكمة.

لا يمكن لاستثمارنا في التعليم أن ينتهي مع تحسن حال نظام مدارسنا الابتدائية والثانوية. ففي ظل اقتصاد مرتكز على المعرفة، حيث تتطلب ثمان من أسرع تسع مهن نموا في هذا العقد مهارات علمية أو تقانية، ومعظم العمال سيحتاجون نوعا من التعليم العالي لملء الوظائف في المستقبل. ومثلما أسست حكومتنا مدارس ثانوية

عامة، مجانية وإلزامية، في بداية القرن العشرين لتزويد العمال بالمهارات المطلوبة للعصر الصناعي، يجب على حكومتنا اليوم مساعدة القوة العاملة على التكيف مع وقائع وحقائق القرن الحادي والعشرين.

من جوانب عديدة، يجب أن تكون مهمتنا أسهل مما كانت عليه بالنسبة لصناع السياسة قبل مئة سنة. لسبب واحد هو وجود شبكة من الجامعات والكليات المتوسطة معدة بشكل جيد لاستيعاب مزيد من الطلاب. والأمريكيون بالتأكيد لا يحتاجون إلى من يقنعهم بقيمة التعليم العالي - نسبة الشباب البالغين الذين حصلوا على شهادة الليسانس ارتفعت ارتفاعاً ثابتاً كل عقد من السنين، من زهاء 16% عام 1980 إلى قرابة 33% اليوم.

ما يحتاج إليه الأمريكيون على الفور هو التصدي لمشكلة ارتفاع تكلفة التعليم الجامعي - وهذا أمر مألوف لنا، أنا وميشيل (طوال السنوات العشر الأولى من زواجنا زاد ما دفعناه معاً من أقساط لسداد دين رسوم الدراسة في الجامعة وكلية الحقوق على أقساط البيت بهامش كبير). وخلال السنوات الخمس الماضية، ارتفعت رسوم الدراسة في كليات السنوات الأربع العامة، بعد حساب معدل التضخم، بنسبة 40%. ومن أجل امتصاص هذه التكاليف، يلجأ الطلاب على نحو متزايد إلى الاستدانة، وهذا يحبط العديد منهم ويمنعهم من العمل في مهن أقل مردوداً مثل التدريس. ويقدر عدد الطلاب الذين يختارون كل سنة عدم الالتحاق بالجامعة رغم أهليتهم بسبب عدم قدرتهم على دفع الرسوم بمئتي ألف.

هنالك عدد من الخطوات التي يمكن أن نتخذها للسيطرة على التكاليف وتحسين قدرة الطلاب على الوصول إلى مرحلة التعليم العالي. إذ تستطيع الولايات وضع حد لزيادة الرسوم الدراسية السنوية في الجامعات العامة. وفيما يتعلق بالعديد من الطلاب غير التقليديين، ربما توفر الكليات المهنية والدورات التعليمية على الإنترنت خياراً عالي المردود لإعادة الإعداد والتأهيل في اقتصاد دائم التغير. ويمكن للطلاب الإصرار على أن تركز مؤسساتهم التعليمية جهودها في جمع التبرعات على تحسين نوعية وجودة التدريس بدلاً من بناء ملاعب رياضية جديدة لكرة القدم.

لكن بغض النظر عن مدى نجاحنا في السيطرة على التكاليف المتزايدة للتعليم، ما زلنا بحاجة إلى تقديم معونات مباشرة للعديد من الطلاب والآباء لدفع نفقات الدراسة الجامعية، عبر المنح أو القروض الميسرة، أو حسابات الادخار التعليمية المعفاة من الضرائب، أو السماح بطرح الضريبة كاملة من رسوم التعليم والدراسة. حتى الآن، ما يزال الكونغرس يتحرك في الاتجاه المعاكس، عبر رفع معدلات الفائدة على قروض الطلاب المكفولة اتحادياً، وعدم زيادة حجم المنح المقدمة للطلاب من ذوي الدخل المحدود لمسايرة التضخم. لا يوجد مبرر لمثل هذه السياسات - خصوصاً إذا أردنا الحفاظ على الفرص والحراك الاجتماعي الارتقائي بوصفهما معلماً مميزاً للاقتصاد الأمريكي.

هنالك جانب آخر لنظامنا التعليمي يستحق الذكر - جانب يقبع في صميم قدرة أمريكا التنافسية. فمنذ أن وقع لينكولن قانون موريل* وأنشأ نظاماً يمنح الأراضي لتأسيس الجامعات والكليات، أصبحت مؤسسات التعليم العالي أهم مختبرات البحث والتطوير في أمريكا. ومن خلال هذه المؤسسات استطعنا تدريب المبتكرين والمخترعين وإعدادهم للمستقبل، حيث وفرت الحكومة الاتحادية دعماً حاسماً للأهمية للبنية التحتية - من مختبرات الكيمياء إلى أجهزة تحريك الجسيمات المشحونة بسرعة عالية - والمال الضروري للأبحاث العلمية التي ليست لها تطبيقات تجارية مباشرة، لكن يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق اختراقات علمية كبرى.

هنا أيضاً تحركت سياساتنا في الاتجاه الخاطئ. ففي حفل تخرج أقامته جامعة نورث ويسترن عام 2006، تحدثت مع الدكتور روبرت لانغر، أستاذ الهندسة الكيميائية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وأحد أبرز العلماء الأمريكيين. لانغر ليس مجرد أكاديمي يعيش في برج عاجي - فهو يملك أكثر من خمسمئة براءة اختراع، وأبحاثه أدت إلى تحسين كل شيء: من تطوير ضمادة النيكوتين إلى معالجة سرطان الدماغ. وحين كنا في انتظار بدء المراسم، سألته عن عمله الحالي، فذكر أبحاثه في

* قانون أجازه الكونغرس عام 1862 منح بموجبه 12000 هكتار من الأرض لكل عضو من الأعضاء الممثلين للولايات، يخصص 90% منها لتأسيس الكليات والجامعات التي تدرس العلوم الزراعية والميكانيكية. (م)

مجال هندسة الأنسجة، التي تعد بأساليب جديدة وأكثر فاعلية في امتصاص الجسم للدواء. وعندما تذكرت الجدل الخلافي الذي احتدم منذ مدة قريبة حول أبحاث الخلايا الجذعية، سألته: هل شكل تحديد إدارة بوش لعدد خطوط الخلايا الجذعية أكبر عقبة أمام التقدم الذي يمكن تحقيقه في مجاله؟ هز رأسه.

قال لانغر: «مزيد من خطوط الخلايا الجذعية سيكون مفيداً بالتأكيد، لكن المشكلة الحقيقية التي نراها هي تخفيض المنح الاتحادية بدرجة كبيرة» وأضاف مفسراً إن نسبة تراوحت بين 20 - 30% من جميع اقتراحات الأبحاث تلقت دعماً اتحادياً مهماً قبل خمسة عشر عاماً. لكن النسبة انخفضت الآن إلى 10%. وفيما يتعلق بالعلماء والباحثين، فإن ذلك يعني قضاء مزيد من الوقت في جمع التبرعات، وتخصيص وقت أقل لإجراء الأبحاث. ويعني أيضاً قطع مزيد من القنوات البحثية الواعدة كل سنة - خصوصاً الأبحاث المحفوفة بالخطر التي قد تغل أعظم المكافآت في نهاية المطاف.

لم يكن الدكتور لانغر فريداً في ملاحظاته. ففي كل شهر يزور العلماء والمهندسون مكثبي لمناقشة تساؤلات التزام الحكومة الاتحادية لتمويل البحث العلمي الأساس. فخلال العقود الثلاثة الأخيرة انخفض تمويل العلوم الفيزيائية والرياضية والهندسية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - في الوقت الذي زادت فيه البلدان الأخرى الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير لديها. ومثلما أشار الدكتور لانغر، كان لتراجع دعمنا للأبحاث العلمية الأساسية تأثير مباشر على عدد الشباب الذين يلتحقون بكليات الرياضيات والعلوم والهندسة - وهذا يساعد في تفسير السبب الذي يجعل الصين تخرج ثمانية أضعاف عدد المهندسين في الولايات المتحدة كل سنة.

إذا أردنا اقتصاداً ابتكارياً خلاقاً، يولد مزيداً من الشركات الشبيهة بغوغل كل سنة، علينا أن نستثمر في مبدعي ومبتكري المستقبل لدينا - عبر مضاعفة التمويل الاتحادي للأبحاث العلمية الأساسية خلال السنوات الخمس القادمة، وتدريب مئة ألف من المهندسين والعلماء الإضافيين خلال السنوات الأربع القادمة، أو تقديم منح بحثية جديدة لأبرز الباحثين الشباب في مستهل حياتهم المهنية. أما السعر

الإجمالي للحفاظ على تفوقنا العلمي والتقني فيناhez 42 مليار دولار خلال خمس سنين - وهو مبلغ ضخم فعلا، لكنه لا يتجاوز نسبة 15% من الفاتورة الاتحادية المخصصة حديثا للطرق.

بكلمات أخرى، بمقدورنا فعل ما يجب فعله. فما نفتقده ليس المال، بل الإحساس الوطني بالحاجات الملحة.

آخر استثمار حاسم الأهمية وضروري لجعل أمريكا أكثر قدرة على المنافسة يجب توجيهه إلى البنية التحتية للطاقة بحيث نتحرك باتجاه استقلالية الطاقة. في الماضي، هزت الحرب أو تهديد الأمن القومي المباشر أمريكا فخرجت من حالة القناعة والرضى ووظفت استثمارات كبيرة في التعليم والعلم، وعينها على تقليص نقاط الضعف والانكشاف. هذا ما حدث في ذروة الحرب الباردة، حين أدى إطلاق القمر الصناعي السوفييتي سبوتنيك إلى الخوف من أن يسبقنا السوفييت تقانيا. وردا على ذلك، ضاعف الرئيس ايزنهاور العون الاتحادي إلى التعليم ووفر لجيل كامل من العلماء والمهندسين التدريب الذي يحتاجونه لتحقيق تقدم ثوري. في السنة ذاتها، أسست وكالة مشروعات أبحاث الدفاع المتقدمة، وقدمت مليارات الدولارات إلى الأبحاث العلمية الأساسية التي ستساعد في نهاية المطاف على إنشاء شبكة الإنترنت، والكود القضيبي، والتصميم بواسطة الكمبيوتر. وفي عام 1961، سيطلق الرئيس كينيدي برنامج أبوللو الفضائي، ليلهم جيل الشباب في مختلف أرجاء البلاد دخول الحدود الجديدة للعلم.

حالتنا الراهنة تتطلب اتخاذ المقاربة ذاتها فيما يتعلق بالطاقة. فليس من المبالغة القول إن الدرجة التي يبلغها اعتمادنا على النفط تقرر مستقبلنا. ووفقا للجنة الوطنية المعنية بسياسة الطاقة، سيقفز طلب الولايات المتحدة على النفط، إذا لم تحدث أي تغييرات على سياستها النفطية، بنسبة 40% خلال السنوات العشرين القادمة. وخلال المدة ذاتها، يتوقع أن يقفز الطلب العالمي على الأقل بنسبة 30%. وذلك مع توسيع البلدان المتطورة بسرعة، مثل الصين والهند، طاقتها الصناعية، وإضافة 140 مليون سيارة إلى شوارعها.

اعتمادنا على النفط لا يؤثر في اقتصادنا فقط لكن يضعف أمننا القومي أيضا. فهناك جزء كبير من مبلغ الثمانمئة مليون دولار الذي تنفقه على النفط المستورد كل يوم يذهب إلى أنظمة متقلبة وغير مستقرة، مثل نيجيريا وفنزويلا، وإيران بشكل غير مباشر على الأقل. وبغض النظر هل هي أنظمة استبدادية تخفي نوايا نووية أو توفر ملاذا آمنا للمدارس الدينية التي تزرع بذور الإرهاب في أذهان الشباب - فهي تحصل على أموالنا لأننا نحتاج إلى نفطها.

والأسوأ أن احتمال انقطاع واردات النفط يظل احتمالا قويا. ففي الخليج العربي، حاولت «القاعدة» مهاجمة مصافي النفط غير المحمية حماية جيدة طوال سنين؛ وأي هجوم ناجح على إحدى المنشآت النفطية في الخليج يمكن أن يسبب إرباكا شديدا للاقتصاد الأمريكي. وأسامة بن لادن نفسه نصح أتباعه بتركيز عملياتهم على النفط، خصوصا في العراق ومنطقة الخليج، لأن ذلك سيصيب (الأمريكيين) في مقتل.

وهناك العواقب البيئية لاقتصادنا المعتمد على الوقود الأحفوري. فكل عالم تقريبا، خارج البيت الأبيض، يعتقد أن التغير المناخي يمثل تهديدا حقيقيا وجديا ومتسارعا نتيجة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون. فإذا لم يشكل احتمال ذوبان القلنسوات الجليدية، وارتفاع مستويات البحار، وتغيير أنماط المناخ، وازدياد عدد الأعاصير وتصاعد عنفها، وتتابع العواصف الرملية، وموت الغابات والشعب المرجانية، وتزايد انتشار الأمراض التنفسية والأمراض الناجمة عن الحشرات - إذا لم يشكل ذلك كله خطرا جديا وداهما فما الخطر إذن؟

حتى الآن، تركزت سياسة الطاقة التي تنتهجها إدارة بوش على دعم شركات النفط الكبرى وتوسيع أعمال التنقيب والحفر - بالاقتران مع استثمارات رمزية في تطوير وقود بديل. ولربما تعد هذه المقاربة منطقية من الناحية الاقتصادية لو تمتعت أمريكا بموارد نفطية وفيرة ومخزونات لم تستغل بعد يمكن أن تلبى احتياجاتها (وإذا لم تسجل شركات النفط أرباحا قياسية). لكن مثل هذه الموارد لا توجد. إذ لا تملك الولايات المتحدة سوى 3% من مخزون النفط العالمي. في حين تستهلك 25% من الاستهلاك العالمي. ولا يمكننا تفادي المشكلة.

ما يمكننا فعله هو إيجاد مصادر للطاقة تكون نظيفة وقابلة للتجدد للقرن الحادي والعشرين. وبدلاً من دعم صناعة النفط، يجب أن نوقف كل إعفاء ضريبي خاص تتلقاه الصناعة حالياً ونطالب بنسبة 1% من عائدات شركات النفط التي تتجاوز أرباحها مليار دولار كل ثلاثة أشهر لتمويل أبحاث الطاقة البديلة والبنية التحتية الضرورية. ولن تقتصر فوائد ومكاسب مثل هذا المشروع على المنافع الاقتصادية الضخمة، والسياسة الخارجية، والبيئة فقط - بل يمكن أن تجسد أداة ووسيلة لتدريب جيل كامل من العلماء والمهندسين الأمريكيين، ومصدراً لصناعات تصديرية جديدة ووظائف مرتفعة الأجر.

هنالك بلدان، مثل البرازيل، أنجزت هذه المهمة. فخلال السنوات الثلاثين الماضية، استخدمت البرازيل مزيجا من القواعد التنظيمية والاستثمار الحكومي المباشر لتطوير صناعة وقود حيوي على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية؛ وسبعون بالمئة من السيارات الجديدة تسيّر بواسطة الإيثانول المستخرج من قصب السكر بدلاً من البنزين. ودون تركيز الانتباه الحكومي ذاته، لن تلحق صناعة الإيثانول الأمريكية بالركب. إذ يقدم أنصار السوق الحر الحجة على أن المقاربة الخرقاء التي اتبعتها الحكومة البرازيلية لا مكان لها في الاقتصاد الأمريكي الأكثر ارتكازاً على السوق. لكن القواعد التنظيمية، إذا طبقت بمرونة وحساسية تجاه قوى السوق، يمكن فعلاً أن تحفز القدرة الابتكارية للقطاع الخاص وتزيد الاستثمار في قطاع الطاقة.

لنأخذ قضية معايير نجاعة وكفاءة وترشيد استهلاك الوقود. فلورفعنا مستوى هذه المعايير خلال العقدين الأخيرين، حين كان الوقود رخيصاً، لاستثمرت شركات السيارات الأمريكية في نماذج جديدة توفر استهلاك الوقود بدلاً من السيارات الرباعية الدفع المفرطة في استهلاكه - لنجعلها أكثر قدرة على المنافسة حين ارتفعت الأسعار. نحن نرى المنافسين اليابانيين يركزون اهتمامهم على ديترويت. وتخطط تويوتا لبيع مئة ألف من سياراتها الشعبية بريوسيس عام 2006، في حين لن تنافس سيارات جنرال موتورز المهجنة قبل عام 2007. ويمكننا أن نتوقع تفوق شركات مثل تويوتا في منافسة مصنعي السيارات الأمريكيين في سوق الصين البازغة لأن الصين تتبنى معايير أعلى كفاءة في توفير استهلاك الوقود مقارنة بنا.

أهم حقيقة في الوضع الراهن أن السيارات التي تقتصد في استهلاك الوقود وتلك التي تسيير على الوقود البديل، مثل (E85) وهو وقود مكون من الإيثانول بنسبة 85%، تمثل مستقبل صناعة السيارات. مستقبل يمكن لشركات السيارات الأمريكية فيه أن تتفوق على منافسيها إذا بدأنا نتخذ بعض الخيارات الصعبة منذ الآن. فقد عارضت شركات السيارات الأمريكية وعمال شركات السيارات المتحدة على مدى السنين وضع معايير مرتفعة لكفاءة استهلاك الوقود لأن إعادة التصميم تكلف مالا، وتعاني ديترويت منذ الآن تكاليف الرعاية الصحية الضخمة للعمال المتقاعدين والمنافسة الحادة. ولذلك، اقترحت خلال عامي الأول في الكونغرس تشريعا سميت «الرعاية الصحية مقابل السيارات المهجنة» مشروع القانون يقترح صفقة مع الشركات الأمريكية المصنعة للسيارات: في مقابل المعونة المالية الاتحادية لتغطية تكاليف الرعاية الصحية للعمال المتقاعدين، تعيد الشركات الثلاث الكبرى استثمار هذه المدخرات في تطوير مزيد من السيارات التي توفر في استهلاك الوقود.

يمكن للاستثمار الجريء في مصادر الوقود البديل أن يؤدي أيضا إلى إيجاد آلاف فرص العمل. وبخلال عشر أو عشرين سنة، يمكن للمصنع القديم في غليزبرغ أن يعيد فتح أبوابه كمصفاة للإيثانول السليلوزي. ويمكن للعلماء في أثناء ذلك العمل في مختبرات الأبحاث على تطوير خلية هيدروجينية جديدة. ويمكن لشركات تصنيع السيارات إنتاج سيارات هجينة. ويمكن للعمال الأمريكيين المدربين على المهارات الجديدة والمتمتعين بتعليم على مستوى عالمي من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة، أن يشغلوا هذه الوظائف.

لكن لا نستطيع تحمل التردد مدة أطول. عرفت لمحة في صيف عام 2005 عما يمكن لاتكال الأمة على الطاقة الأجنبية أن يفعله، حين قمت أنا والسيناتور ديك لوغار بزيارة أوكرانيا والتقىنا بالرئيس المنتخب حديثا فيكتور يوشينكو. فقد احتلت قصة انتخاب يوشينكو عناوين الأخبار في شتى أرجاء العالم: حيث خاض الانتخابات ضد حزب حاكم ظل أعواما يلبي رغبات روسيا المجاورة، ونجا من محاولة اغتيال، وتزوير الانتخابات، وتهديدات من موسكو، قبل أن ينتفض الشعب الأوكراني أخيرا في «ثورة

برتقالية» كاسحة - تمثلت في سلسلة من المظاهرات السلمية الحاشدة التي أدت في نهاية المطاف إلى تنصيب يوشينكو رئيسا للبلاد.

لا بد أنها كانت مرحلة مؤثرة ومثيرة في الدولة السوفييتية السابقة، فأينما ذهبنا سمعنا حديثا عن التحرير الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي. لكن في حواراتنا مع يوشينكو وحكومته، سرعان ما اكتشفنا أن أوكرانيا تواجه مشكلة عويصة - فهي ما زالت معتمدة اعتمادا كليا على روسيا للحصول على ما تحتاجه من نפט وغاز. وكانت روسيا قد أشارت إلى أنها ستوقف بيع هذه الطاقة إلى أوكرانيا بأسعار أدنى من أسعار السوق العالمية، وهي خطوة تؤدي إلى مضاعفة أسعار وقود التدفئة المنزلية ثلاث مرات خلال أشهر الشتاء السابقة على الانتخابات البرلمانية. القوى المؤيدة لروسيا داخل البلاد انتظرت الفرصة السانحة، مدركة أنه على الرغم من جميع الخطابات البلاغية المنمقة، والرايات البرتقالية الخفاقة، والمظاهرات الحاشدة، وشجاعة يوشينكو، ما زالت أوكرانيا تحت رحمة سيدها السابق.

الأمة التي لا تستطيع السيطرة على مصادر طاقتها لا يمكن أن تتحكم في مستقبلها. ولربما لا تملك أوكرانيا خيارا واسعا متاحا لها، لكن ذلك لا ينطبق بالتأكيد على أغنى وأقوى دولة على الأرض.

التعليم، والعلم والتقانة، والطاقة. الاستثمار في هذه القطاعات المفتاحية الثلاثة سيقوي إلى حد بعيد قدرة أمريكا التنافسية. وبالطبع، لن يغل الاستثمار في أي من هذه المجالات نتائج بين عشية وضحاها. وكلها خاضعة للجدل والنقاش. فالاستثمار في البحث والتطوير والتعليم يكلف مالا في وقت تعاني فيه ميزانيتنا الاتحادية ضغوطا شديدة. وزيادة كفاءة استهلاك الوقود في السيارات الأمريكية أو البدء بدفع مكافآت الأداء لمعلمي المدارس العامة سيشمل مغالبة شكوك العاملين المستعدين منذ الآن للمعركة. والمجادلات حول فائدة وحكمة قسائم التعليم في المدارس أو قابلية خلايا وقود الهيدروجين للتطبيق والنجاح لن تهدأ أو تتحسر قريبا.

لكن في حين أن الوسائل التي نستخدمها لتحقيق هذه الغايات يمكن أن تخضع للنقاش الجاد والحوار المفتوح، يجب أن تخرج الغايات ذاتها عن نطاق الخلاف

والنزاع. فإذا عجزنا عن التحرك، سوف يتراجع موقعنا التنافسي في العالم. أما إذا تحركنا بجراحة وشجاعة، فإن اقتصادنا سيكون أقل عرضة لأخطار الاضطراب والفوضى، وميزاننا التجاري سوف يتحسن، وتتسارع وتيرة الابتكارات التكنولوجية الأمريكية، ويقوى موقف العامل الأمريكي وتزداد قدرته على التكيف مع الاقتصاد العالمي.

لكن هل يعد ذلك كله كافياً لنفترض أننا قادرين على حل بعض خلافاتنا الأيديولوجية والحفاظ على نمو الاقتصاد الأمريكي، فهل أستطيع النظر مباشرة في عيون عمال غيلزبرغ وأخبرهم أن العولمة يمكن أن تفيدهم وتنفع أطفالهم؟

فكرت في هذا السؤال خلال الجدل الذي احتدم عام 2005 حول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى. فحين نأخذ بالاعتبار الاتفاقية بمعزل عن الجوانب الأخرى، نجد أنها لا تمثل تهديدا كبيرا للعمال الأمريكيين - إذ لا يزيد حجم اقتصادات دول أمريكا الوسطى مجتمعة عن حجم اقتصاد نيوهافن بولاية كونيتيكت. لكنها تفتح أسواقا جديدة للمنتجين الزراعيين الأمريكيين، وتعد بالاستثمار الأجنبي المطلوب والضروري في البلدان الفقيرة مثل هندوراس وجمهورية الدومينيكان. هنالك بعض المشكلات في الاتفاقية، لكنها مفيدة على وجه الإجمال للاقتصاد الأمريكي.

حين التقيت بممثلين عن العمال المنظمين والنقابيين سمعت اعتراضهم على الاتفاقية. فبرأيهم، كانت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية كارثة على العمال الأمريكيين، والاتفاقية الجديدة لا تختلف عنها. فما نحتاج إليه، كما قالوا، ليس مجرد التجارة الحرة بل التجارة النزيهة: وسائل حماية أقوى للعمال في البلدان التي تتاجر مع الولايات المتحدة، تشمل الحق في تشكيل النقابات وحظر عمل الأطفال؛ ومعايير محسنة لحماية البيئة في هذه البلدان ذاتها؛ وإنهاء الدعم الحكومي غير العادل للمصدرين وإلغاء التعريفات الجمركية على الصادرات الأمريكية؛ وتعزيز حماية الملكية الفكرية للولايات المتحدة؛ وفي حالة الصين على وجه الخصوص، إلغاء تخفيضات العملة المتعمدة التي تجعل الشركات الأمريكية في وضع غير مؤات للمنافسة على الدوام.

على شاكلة معظم الديمقراطيين، أؤيد بقوة هذه الإجراءات كلها. ومع ذلك، شعرت بأن من واجبي القول لمثلي النقابات إن هذه الإجراءات كلها لن تغير الوقائع والحقائق الأساسية للعولمة. إذ يمكن لقانون تجاري ينص على تقوية وضع العمال وحماية البيئة أن يمارس الضغط على البلدان الأخرى لتحسين أوضاع العمال، مثلما تستطيع الجهود المبذولة للحصول على موافقة تجار التجزئة الأمريكيين على بيع سلهم المنتجة بأجر عادل. لكنها لن تلغى الفجوة الهائلة في الأجور الساعية بين العمال الأمريكيين والعمال في هندوراس أو إندونيسيا أو موزامبيق أو بنغلادش، حيث يعد العمل في مصنع قذر أو منشأة مستغلة خطوة ارتقائية على السلم الاقتصادي.

وعلى نحو مشابه، فإن استعداد الصين لرفع قيمة عملتها قد ترفع قليلا أسعار البضائع المصنعة هناك، ومن ثم تجعل السلع الأمريكية أكثر منافسة. لكن حتى بعد أن تجرب الوسائل كافة، سوف تظل الصين تتفوق بفائض العمال في أريافها على نصف سكان الولايات المتحدة، وهذا يعني أن وال -مارت سيبقي مورديه هناك في شغل متواصل زما طويلا جدا.

نحتاج إلى مقارنة جديدة للمسألة التجارية، تعترف بهذه الحقائق.

ولسوف إخواني وأخواتي من النقابيين رؤوسهم ويقولون: إنهم مهتمون بالحديث معي حول أفكارى - لكن في الوقت ذاته، هل يريدون مني التصويت بلا على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى؟

في الحقيقة، لم يتغير الجدل الأساس المحيط بالتجارة الحرة كثيرا منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين، حيث يخسر العمال وحلفاؤهم المعركة على وجه العموم. فالحكمة التقليدية السائدة هذه الأيام بين صناع السياسة، والصحافة، وقطاع الأعمال تقول أن التجارة الحرة تحسن حال الكل. وفي أي وقت، كما تؤكد الحجة، قد نفقد بعض الوظائف ويعاني السكان المحليون الألم والمشقة - لكن كلما فقدنا ألف وظيفة بسبب إغلاق أحد المصانع، سيتوفر عدد أكبر من الوظائف في قطاعات الخدمات الجديدة والمتوسعة من الاقتصاد.

لكن مع تسارع خطى العولمة، لا تعاني النقابات وحدها القلق من الاحتمالات الضارة بالعمال الأمريكيين على المدى الطويل. فقد لاحظ الاقتصاديون أن الأمر يتطلب مزيداً من النمو الاقتصادي في العالم بأسره كل سنة، خصوصاً في الصين والهند، لتوفير العدد ذاته من الوظائف، وتلك عاقبة للأتمتة المتزايدة والإنتاجية المرتفعة على الدوام. بعض المحللين يتساءلون هل يمكن للاقتصاد الأمريكي حين يخضع للمزيد من سيطرة قطاع الخدمات أن يتوقع النمو ذاته في الإنتاجية، ومن ثم ارتفاع مستويات المعيشة، مثلما حدث في الماضي. في الحقيقة، أظهرت الإحصائيات باستمرار طوال السنوات الخمس الماضية أن أجور الوظائف الأمريكية التي تلغى أعلى من أجور الوظائف التي تنشأ.

وفي حين أن رفع مستويات التعليم للعمال الأمريكيين سوف يحسن قدرتهم على التكيف مع الاقتصاد العالمي، إلا أن تحسين التعليم وحده لن يحميهم بالضرورة من المنافسة المتنامية. وحتى إذا أنتجت الولايات المتحدة ضعف عدد مبرمجي الكمبيوتر لكل فرد من السكان مقارنة بالصين أو الهند أو بلدان أوروبا الشرقية، فإن البلدان الأجنبية ستفوق على الولايات المتحدة في العدد الإجمالي للمبرمجين الذين يدخلون سوق العمل العالمي - ويعملون بخمس أجر الموظفين في شركات التقنية.

بكلمات أخرى، صحيح أن التجارة الحرة تضخم الكعكة الاقتصادية العالمية، لكن لا يوجد قانون يقول إن العمال في الولايات المتحدة سوف يستمرون في اقتناص قطعة أكبر منها.

حين نأخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار، يسهل علينا فهم السبب الذي يجعل بعضهم يؤيد وقف العولمة - تجميد الوضع الراهن وعزل أنفسنا عن الاضطرابات الاقتصادية. عندما توقفت في نيويورك خلال الجدل حول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى، ذكرتُ بعض الدراسات التي كنت أقرأها أمام روبرت روبن، وزير الخزانة الأمريكي السابق (في عهد كلينتون) الذي عرفته خلال حملتي الانتخابية. قد يصعب العثور على ديمقراطي أكثر ارتباطاً بالعولمة من روبن - لم يقتصر الأمر على كونه واحداً من أكثر المصرفيين نفوذاً في وول ستريت طوال عقود فقط، بل ساعد في التسعينيات

في رسم مسار قطاع المال العالمي. وصادف أيضاً أنه واحد من أكثر الأشخاص الذين عرفتهم تواضعاً وعمقاً في التفكير. لذلك سألته هل لبعض المخاوف، التي سمعتها على الأقل من عمال مايتاغ في غيلزبرغ، أساس من الصحة: ليس ثمة سبيل لتجنب انخفاض مستويات المعيشة في الولايات المتحدة على المدى البعيد إذا فتحنا اقتصادنا كلية أمام المنافسة مع العمالة الرخيصة في شتى أرجاء العالم. قال روبن: «هذه مسألة معقدة. فمعظم الاقتصاديين سيؤكدون عدم وجود حد متأصل وثابت لعدد الوظائف الجديدة التي يمكن للاقتصاد الأمريكي توفيرها، إذ لا يوجد حد للإبداع البشري. فهناك دوماً صناعات جديدة، وحاجات جديدة، ورغبات جديدة. أعتقد أن الاقتصاديين على حق. فهذه هي الحالة التي سادت تاريخياً. وبالطبع لا يوجد ضمان بثبات هذا النمط هذه المرة. فمع سرعة التغييرات المتلاحقة في التقنية، وحجم البلدان التي ننافسها، وفروقات التكلفة بين أمريكا وهذه البلدان، قد نشهد ظهور دينامية مختلفة. لذلك أفترض أننا حتى لو اتخذنا جميع الخطوات الصائبة فمن المحتمل أن نظل نواجه بعض التحديات».

قلت: إن العمال في غيلزبرغ ربما لا يجدون هذا الجواب مطمئناً.

«قلت إن ذلك محتمل لا مرجح. أميل إلى التفاؤل الحذر بأننا إذا قمنا بترتيب بيتنا وتحسين نظامنا التعليمي، فإن أطفالهم سيكونون بخير. على أي حال، هنالك أمر مؤكد أريد أن أطلع عليه أهالي غيلزبرغ: أي مسعى باتجاه الحمائية سيفرز نتائج عكسية - وسيجعل أطفالهم أسوأ حالاً»

قدرت اعتراف روبن بأن لدى العمال الأمريكيين سبباً مشروعاً يدعو للقلق حين يتعلق الأمر بالعمولة؛ وعلى حد علمي فكر القادة العماليون تفكيراً عميقاً بالقضية ولا يمكن تجاهلهم بوصفهم يؤيدون السياسة الحمائية كردة فعل انعكاسية.

ومع ذلك، كان من الصعب إنكار رؤية روبن الأساسية: يمكننا محاولة إبطاء العمولة، لكن يتعذر علينا وقفها. الاقتصاد الأمريكي مندمج الآن بالاقتصاد العالمي، والتجارة الرقمية منتشرة إلى حد يصعب عنده حتى تخيل، فضلاً عن فرض، نظام حمائي فعال. والتعرفة الجمركية على الفولاذ المستورد قد توفر شيئاً من الارتياح

المؤقت لمنتجي الفولاذ الأمريكيين، لكنها ستجعل كل مصنع أمريكي يستخدم الفولاذ في منتجاته أقل قدرة على المنافسة في السوق العالمي. فمن الصعب شراء منتج أمريكي حين تكون لعبة الفيديو التي تبيعها شركة أمريكية قد طورها مهندس برمجيات ياباني وجمعت وغلفت في المكسيك. ولا يمكن لحرس الحدود الأمريكيين حظر مركز لخدمة الزبائن في الهند، أو منع مهندس كهربائي في براغ من إرسال عمله عبر البريد الإلكتروني إلى شركة فيديوك*. فيما يتعلق بالتجارة، لم يعد هناك سوى القليل من الحدود الباقية لعرقلتها.

لكن ذلك لا يعني أن علينا أن نرفع أيدينا ونبلغ العمال أن يتدبروا أمرهم بأنفسهم دون عون من جانبنا. سوف أثير هذه النقطة مع الرئيس بوش قرب نهاية الجدل حول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى، حين تلقيت أنا ومجموعة من أعضاء الكونغرس دعوة البيت الأبيض لمناقشتها. قلت للرئيس: إنني أؤمن بمنافع وفوائد التجارة، وليس لدي شك بأن البيت الأبيض يستطيع الحصول على الأصوات اللازمة للموافقة على هذه الاتفاقية بالذات. لكنني أكدت أن معارضة الاتفاقية لا علاقة لها بمواصفاتها وشروطها بقدر ما تتعلق بالشعور المتعاطف بعدم الأمان لدى العامل الأمريكي. وإلى أن نجد إستراتيجيات تمكننا من تهدئة مخاوفه، وإرسال إشارة قوية تؤكد وقوف الحكومة الاتحادية إلى جانبه، فإن الإحساس بضرورة اتخاذ سياسة حمائية سوف ينمو ويتعاطف.

أصغى الرئيس بتهديب ودماثة وقال: إنه مهتم بسماع أفكاره. وفي الوقت ذاته قال إنه يعتمد على صوتي.

لكنني صوت ضد الاتفاقية، التي أجازها الكونغرس بخمسة وخمسين صوتاً مقابل خمسة وأربعين. لم أشعر بالارتياح والرضى، لكنني رأيت أنها الطريقة الوحيدة لتسجيل احتجاجي على ما عدته عدم انتباه البيت الأبيض للخاسرين من التجارة الحرة. ومثل بوب روبن، أنا متفائل بإمكانات واحتمالات الاقتصاد الأمريكي على المدى البعيد، وقدرة العمال الأمريكيين على المنافسة في بيئة تسودها

* مدينة في شرق ولاية ايوا على نهر المسيسيبي. (م)

التجارة الحرة - لكن بشرط أن نوزع تكاليف ومكاسب العولمة بأسلوب أكثر عدالة على السكان جميعا.

في آخر مرة واجهنا تحولا اقتصاديا على القدر نفسه من الاضطراب والخطر، قاد فرانكلين روزفلت الأمة إلى عقد اجتماعي جديد - عقد بين الحكومة والأعمال التجارية والعمال أدى إلى ازدهار واسع النطاق وأمان اقتصادي استمر طوال أكثر من خمسين عاما. وفيما يتعلق بالعامل الأمريكي، اعتمد هذا الأمان على ثلاث ركائز: القدرة على العثور على عمل بأجر يكفي لإعالة الأسرة والادخار للحالات الطارئة؛ مضمومة من المنافع الصحية والمكاسب التقاعدية من رب العمل؛ شبكة أمان حكومية - ضمان اجتماعي، رعاية صحية للمسنين وغيرهم، تعويض بطالة، وبدرجة أقل، حماية من الإفلاس الاتحادي، ومعاش تقاعدي - يمكن أن تخفف الصدمة على أولئك الذين يصابون بالنكسات في حياتهم.

من المؤكد أن الدافع وراء عقد البرنامج الجديد هذا شمل شعورا بالتضامن الاجتماعي: فكرة أن من حق أرباب العمل أن يتلقوا معاملة نزيهة من عمالهم، وإذا سبب القدر أو سوء التقدير تعثر أي منا، يجب على المجتمع الأمريكي المبادرة إلى انتشاله من عثرته.

لكن هذا العقد مؤسس أيضا على فهم مفاده أن بمقدور نظام تقاسم المخاطرة والمكافأة تحسين آليات عمل السوق فعلا. لقد فهم فرانكلين روزفلت أن الأجور المناسبة والمكاسب المقدمة للعمال يمكن أن توجد قاعدة من المستهلكين المنتمين إلى الطبقة الوسطى قادرة على منح الاستقرار للاقتصاد الأمريكي وتكوين قوة محركة لتوسيعه وتمميته. وأدرك أننا جميعا نميل إلى ركوب المخاطرة في حياتنا - لتغيير الوظيفة أو البدء بمشروع جديد أو الترحيب بالمنافسة من البلدان الأخرى - إذا عرفنا أن هناك نوعا من الحماية المتوفرة في حالة الفشل.

هذا ما وفره الضمان الاجتماعي، واسطة عقد تشريع البرنامج الجديد - شكل من الأمان الاجتماعي يحمينا من المخاطرة والخطر. نحن نشترى الأمان والضمان

لنا في السوق على الدوام، لأننا بقدر اعتمادنا على الذات ندرك أن الأمور لا تسير دوماً كما هو مخطط لها - قد يمرض أطفالنا، أو تغلق الشركة التي نعمل فيها أبوابها، أو يصاب الأب بالشلل، أو تخسر حقيبة الأسهم وتهبط قيمتها. وكلما زاد عدد المتمتعين بالضمان والأمان، تعاظمت المخاطرة وامتد الغطاء وتقلصت التكلفة. لكننا في بعض الأحيان لا نستطيع شراء الأمان والضمان من بعض المخاطر في السوق - لأن الشركات عادة تجد ذلك غير مربح. وفي أحيان أخرى، يكون الضمان الذي نحصل عليه من الوظيفة غير كاف، ولا يمكننا شراء المزيد منه دون عون. أو ربما تحل بنا نائبة غير متوقعة فيتبين لنا أننا لا نملك الضمان الكافي. لهذه الأسباب كلها، نطلب من الحكومة التدخل وإنشاء شبكة أمان مشتركة - شبكة تشمل جميع أفراد الشعب الأمريكي.

اليوم، بدأ العقد الاجتماعي الذي ساعد فرانكلين روزفلت في إقامته يتداعى وينهار. وردا على تزايد المنافسة الأجنبية والضغط الملحة التي تمارسها البورصة لزيادة الربحية كل ثلاثة أشهر، يلجأ أرباب العمل إلى الأتمتة وتصغير حجم الشركات ونقل عمليات الإنتاج إلى خارج البلاد، وكلها تعرض العمال لمزيد من خطر فقدان وظائفهم وتضعف قدرتهم على المطالبة برفع الأجور أو زيادة المنافع. ومع أن الحكومة الاتحادية تعرض إعفاءات ضريبية سخية على الشركات التي توفر الضمان الصحي، إلا أن هذه الشركات حملت موظفيها التكاليف المرتفعة على شكل رسوم تدريب، ومشاركة العامل في دفع أقساط الرعاية الصحية، وخصم الإعفاءات الضريبية؛ في الوقت ذاته، لا تقدم نصف الشركات والمنشآت التجارية الصغيرة التي يعمل فيها ملايين الأمريكيين أي ضمان للموظفين. وبأسلوب مشابه، تتخلى الشركات عن البرنامج التقاعدي التقليدي لتتبني الخطط الادخارية (401K)، وفي بعض الحالات تستخدم محكمة الإفلاس للتهرب من الالتزامات التقاعدية القائمة.

التأثير المتراكم على الأسرة حاد ودمر. فأجر العامل الأمريكي في المعدل الوسطي لا يكاد يساير معدل التضخم خلال العقدين السابقين. ومنذ عام 1988، تضاعفت تكاليف الضمان الصحي للأسرة أربع مرات في المعدل الوسطي. في حين انخفضت

معدلات الادخار إلى أدنى حد لها. ولم ترتفع معدلات الديون الشخصية إلى هذا القدر من قبل.

وبدلاً من استخدام الحكومة لتقليص تأثير هذه العوامل والنزعات، تمثلت استجابة إدارة بوش في مضاعفة هذا التأثير وزيادة حدته. هذه هي الفكرة الأساسية خلف «مجتمع الملكية»: إذا حررنا أرباب العمل من التزاماتهم وواجباتهم تجاه عمالهم وفككنا ما بقي من «البرنامج الجديد» - أي برامج الضمان الاجتماعي التي تديرها الحكومة - فإن سحر السوق سيتولى القيام بكل شيء. وإذا أمكن وصف الفلسفة الهادئة وراء النظام التقليدي للضمان الاجتماعي بعبارة «نحن نتمتع بحمايته»، فإن الفلسفة الكامنة وراء مجتمع الملكية هي: «أنت وحدك دون معين»

إنها فكرة مغرية، أنيقة في بساطتها، وتحررنا من أي التزام تجاه بعضنا بعضاً. لكن ثمة مشكلة واحدة تكمن فيها: لن تنجح - على الأقل بالنسبة لمن تخلف عن ركب الاقتصاد العالمي.

لنأخذ مثلاً محاولة الإدارة خصخصة الضمان الاجتماعي. فهي تقدم الحجة على أن بمقدور سوق الأوراق المالية (البورصة) تقديم عائد أفضل على الاستثمار للأفراد. الحجة تبدو صحيحة وصالبة حين تؤخذ بالإجمال على الأقل؛ فقد تفوق السوق في الأداء، تاريخياً، على تعديلات تكاليف غلاء المعيشة على الضمان الاجتماعي. لكن القرارات الاستثمارية الفردية سوف تفرز على الدوام رابحين وخاسرين - أولئك الذين اشتروا أسهم «مايكروسوفت» في وقت مبكر، والذين اشتروا أسهم «انرون» في وقت متأخر. فما الذي يفعله مجتمع الملكية مع الخاسرين؟ إذا أردنا ألا نشاهد كبار السن يجوعون ويتسولون في الشوارع، علينا أن نغطي نفقات تقاعدهم بطريقة أو بأخرى - ولأننا لا نعلم مقدماً من الخاسر بيننا، فمن المنطقي أن نعمل جميعاً لإنشاء شبكة أمان تضمن حصولنا على دخل كافٍ في أرذل العمر. هذا لا يعني أن علينا منع الأفراد من تبني إستراتيجيات استثمارية ترتفع فيها نسبة المخاطرة والعائد الربحي. فمن حقهم تبني مثل هذه الإستراتيجيات. لكن يعني أن عليهم استخدام الأموال المدخرة لا أموال الضمان الاجتماعي.

المبادئ ذاتها تصح حين يتعلق الأمر بمساعي الإدارة لتشجيع الانتقال من خطط وبرامج الرعاية الصحية المرتكزة على رب العمل أو الحكومة إلى حسابات المدخرات الصحية الفردية. قد تبدو الفكرة منطقية إذا كان المبلغ الإجمالي الذي يتلقاه كل فرد كافيا لشراء خطة لائقة للرعاية الصحية عبر رب عمله، وإذا سائر المبلغ الإجمالي تضخم تكاليف الرعاية الصحية. لكن ماذا يحدث حين تعمل في شركة لا تعرض عليك خطة للرعاية الصحية؟ وماذا يحدث لو تبين خطأ نظرية الإدارة فيما يتعلق بتضخم تكاليف الرعاية الصحية - إذا تبين أن هذه التكاليف ليست ناجمة عن موقف الناس المتعجرف تجاه أمورهم الصحية أو عن رغبة طائشة في شراء أكثر مما يحتاجونه؟ عندئذ، ستعني «حرية الاختيار» أن يحمل الموظفون عبء الزيادة المستقبلية في تكاليف الرعاية الصحية، وستقلص قدرة أموالهم في حسابات المدخرات الصحية على التغطية سنة بعد أخرى.

بكلمات أخرى، لا يحاول مجتمع الملكية حتى نشر مبدأ المخاطرة والمكافأة المميز للاقتصاد الجديد بين جميع الأمريكيين. بل يكتفي بتضخيم المخاطر والمكافآت غير المتكافئة في اقتصاد هذه الأيام القائم على مبدأ الربح يأخذ كل شيء. فإذا تمتعت بالصحة أو الثروة أو كنت محظوظا، فسوف تصبح أكثر صحة وثروة وحظا. أما إن كنت مريضا أو فقيرا أو عانداك حظك العاثر، فلن تجد أحدا يمد لك يد العون. هذه ليست وصفة للنمو الاقتصادي المستدام أو للحفاظ على طبقة وسطى قوية في أمريكا. ومن المؤكد أنها ليست مناسبة لتمتين اللحمة الاجتماعية. فهي تناقض تلك القيم التي نعول عليها كشعب في نجاح بعضنا بعضا.

لحسن الحظ، هنالك مقاربة بديلة، تعيد قولبة العقد الاجتماعي (الذي وضعه فرانكلين روزفلت) لتلبية احتياجات قرن جديد. ففي كل مجال يعرض العمال الخطر - الأجور، خسارة الوظيفة، التقاعد، الرعاية الصحية - هنالك أفكار جيدة ومفيدة، بعضها قديم وبعضها جديد، تستهدف جعل الأمريكيين أكثر أمانا.

لنبدأ بالأجور. يؤمن الأمريكيون بالعمل - لا كمجرد وسيلة لكسب الرزق بل كوسيلة لإعطاء حياتهم هدفا ووجهة، ونظاما وكرامة. نظام الرعاية الاجتماعية

القديم، «العون للأسرة المعيلة للأطفال»، فشل غالباً في احترام والتزام هذه القيمة الجوهرية، وهذا يساعد في تفسير ليس عدم شعبيته لدى عامة الأمريكيين فقط، بل لماذا عزل الذين كان يفترض به أن يساعدهم.

من ناحية أخرى، يؤمن الأمريكيون أيضاً بأن العمل بدوام كامل يمكنهم من إعالة أنفسهم وأولادهم. لكن بالنسبة للعديد من القابعين في قاع السلم الاقتصادي — خصوصاً العمال غير المهرة في قطاع الخدمات المتنامي بسرعة — لم يتحقق هذا الوعد الأساس.

يمكن للسياسات الحكومية أن تساعد هؤلاء العمال، دون أن تؤثر تأثيراً كبيراً في كفاءة السوق. في البداية، يمكننا رفع الحد الأدنى من الأجور. وقد يصح القول — مثلما يؤكد بعض الاقتصاديين — إن أي قفزات عريضة في الحد الأدنى للأجور تمنع أرباب العمل من توظيف مزيد من العمال. لكن حين لا يتغير الحد الأدنى خلال تسع سنين، وتكون قوته الشرائية أقل منها عام 1955 بالأسعار الحقيقية للدولار، بحيث لا يكسب من يعمل بدوام كامل في وظائف الحد الأدنى للأجور اليوم ما يكفي من المال لانتشاله من وهدة الفقر، فإن مثل هذه الحجج لا تحمل ما يكفي من قوة الإقناع. برنامج ائتمان ضريبة الدخل المكتسب الذي نادى به رونالد ريغان ووفر للعمال من شريحة الحد الأدنى للأجور دخلاً إضافياً عبر القانون الضريبي، يجب تحسينه وتوسيعه أيضاً، بحيث يمكن لمزيد من الأسر الاستفادة منه.

في سبيل مساعدة العمال كلهم على التكيف مع اقتصاد سريع التغير، حان الوقت لتحديث نظام تعويض البطالة ومساعدة التعديل التجاري القائم حالياً. وفي الحقيقة، هنالك عدد كبير من الأفكار الجيدة المتعلقة بكيفية إيجاد نظام أكثر شمولية للمساعدة على التعديل الهيكلي. يمكننا توسيع مثل هذه المساعدة لتشمل صناعة الخدمات، ونوجد حسابات تعليمية مرنة يمكن للعمال استخدامها لإعادة التدريب والتأهيل، أو توفير المساعدة في مجال إعادة التدريب للعمال في قطاعات الاقتصاد المعرضة لأخطار نقل عمليات الإنتاج قبل أن يخسروا وظائفهم. في اقتصاد يفوق فيه أجر الوظيفة التي تخسرها أجر تلك التي تجدها، يمكننا أيضاً تجريب مفهوم ضمان

الأجر، الذي يوفر 50% من الفارق بين أجر الوظيفة القديمة وأجر الوظيفة الجديدة مدة عام أو اثنين.

أخيراً، في سبيل مساعدة العمال على الحصول على أجور مرتفعة ومكاسب ومنافع كافية، نحتاج مرة أخرى إلى تسوية أرض الملعب بين العمال المنظمين وأرباب العمل. ومنذ أوائل الثمانينيات، ظلت النقابات في حالة تراجع مستمر، لا بسبب التغييرات في الاقتصاد فقط، بل لأن قوانين العمل الحالية - وتكوين مجلس إدارة علاقات العمل الوطني - لم توفر للعمال حماية كافية. ففي كل سنة، يتعرض أكثر من عشرين ألف عامل للطرد أو يخسرون أجورهم لمجرد محاولة تنظيم أنفسهم والانضمام إلى النقابات. هذا كله بحاجة إلى تغيير. يجب أن نفرض عقوبات أشد لمنع أرباب العمل من طرد العمال أو التمييز ضدهم بسبب انخراطهم في جهود تنظيمية. وعلى أرباب العمل أن يعترفوا بالنقابة إذا وقعت غالبية الموظفين تفويضاً يختارها لتمثيلهم. ويجب أن تكون الوساطة الاتحادية جاهزة لمساعدة رب العمل والنقابة الجديدة على التوصل إلى اتفاق على عقد بينهما ضمن مدة زمنية معقولة.

يمكن للمجموعات التجارية تقديم الحجة على أن تعاضم القوة العاملة النقابية سوف يجرد الاقتصاد الأمريكي من المرونة ومن تفوقه في المنافسة. لكن بسبب تنامي البيئة العالمية التنافسية بالتحديد يمكننا توقع أن يرغب العمال النقابيون بالتعاون مع أرباب العمل - طالما يأخذون نصيبهم العادل من مردود الإنتاجية المرتفعة.

ومثلما يمكن لسياسات الحكومة دعم أجور العمال دون الإضرار بقدره الشركات الأمريكية على المنافسة، يمكننا تعزيز مقدرتهم على التقاعد بكرامة. يجب أن نبدأ بالتزام الحفاظ على الطبيعة الجوهرية للضمان الاجتماعي وتدعيم قدرته على الوفاء بتعهداته. المشكلات التي يعانيها صندوق الضمان الاجتماعي حقيقية وجدية لكن قابلة للحل. في عام 1983، حين واجه رونالد ريغان ورئيس مجلس النواب تيب أونيل مشكلة مماثلة، اجتمعوا وصاغوا خطة دعمها الحزبان وأدت إلى استقرار النظام طوال السنوات الثلاثين التالية. ولا يوجد سبب يمنعنا من تكرار ذلك الآن.

فيما يتعلق بنظام التقاعد في القطاع الخاص، يجب أن نعترف بتراجع وانحسار خطط المعاشات التقاعدية ذات الفوائد المحددة، لكن مع الإصرار على وفاء الشركات بأي وعود قدمتها لعمالها ومتقاعديها. ويجب تعديل قوانين الإفلاس لدفع المستفيدين من المعاشات التقاعدية إلى واجهة خط الدائنين بحيث لا تستطيع الشركات اللجوء إلى الفصل 11 لممارسة الغش وحرمان العمال من حقوقهم. فضلا عن ذلك، يجب أن تجبر القواعد الجديدة الشركات على تمويل صناديقها التقاعدية، بحيث لا يحمل عبء الفاتورة دافعو الضرائب في نهاية المطاف.

وإذا كان الأمريكيون سيعتمدون على خطط المساهمة المحددة (مثل 401K) لاستكمال الضمان الاجتماعي، فإن على الحكومة التدخل لجعلها متاحة لجميع الأمريكيين وفعالة في تشجيع الادخار. كان المستشار الاقتصادي السابق لبيل كلينتون، جين سبيرلنغ، قد اقترح إنشاء برنامج شامل للخطة (401K)، تقوم بموجبه الحكومة بدفع ما يعادل المساهمات التي تقدمها الأسر المحدودة والمتوسطة الدخل في الحسابات التقاعدية الجديدة. في حين اقترح خبراء آخرون خطوة بسيطة (ومجانية) قائمة على إلحاق أرباب العمل بشكل آلي لموظفيهم في خطط برنامج (401K) على أدنى مستوى مسموح به؛ ويمكن للموظفين الاختيار بين المساهمة بمبلغ أقل من الحد الأعلى أو عدم المشاركة على الإطلاق، لكن الأدلة تظهر ارتفاع معدلات مشاركة الموظفين ارتفاعا ملحوظا عند تغيير قاعدة المشاركة. وبوصف هذه الأفكار استكمالاً للضمان الاجتماعي، يجب أن نأخذ أفضلها وأيسرها ونبدأ التحرك باتجاه نظام تقاعدي متاح للجميع ومدعم ومعزز ولا يكتفي بتشجيع الادخار فقط بل يمنح الأمريكيين كلهم حصة أكبر من ثمار العولمة.

بقدر أهمية رفع أجور العمال الأمريكيين وتحسين ضمانهم التقاعدي، ربما تتمثل مهمتنا الملحة في ترميم نظام الرعاية الصحية المتداعي. فخلافا للضمان الاجتماعي، يعاني البرنامجان الرئيسيان اللذان تمولهما الحكومة للرعاية الصحية (Medicare & Medicaid) انهيارا حقيقيا؛ وفي حالة عدم إحداث أي تغيير، يمكن أن يستهلك البرنامجان، إلى جانب الضمان الصحي، قسما كبيرا من اقتصادنا الوطني بحلول

عام 2050، كما تفعل الميزانية الاتحادية اليوم. أما إضافة منافع الوصفة الطبية الباهظة التكلفة التي لم توفر سوى تغطية محدودة ولم تفعل شيئاً للسيطرة على تكلفة الأدوية، فقد زادت الطين بلة. وتحول النظام الخاص إلى عمل ترقيعي يفتقد التنسيق تؤديه بيروقراطيات عاجزة وعديمة الكفاءة، وأعمال كتابية روتينية لا نهاية لها، وإنهاك لموفري الخدمة، واستياء المرضى.

في عام 1993، حاول الرئيس كلينتون إنشاء نظام تغطية شاملة، لكن محاولته أبطت. ومنذ ذلك الحين، توقف الحوار العام، مع أن بعض اليمينيين يطالبون بجرعة أقوى من ضبط السوق عبر حسابات المدخرات الصحية، في حين يؤيد بعض اليساريين خطة للرعاية الصحية الوطنية تشبه تلك القائمة في أوروبا وكندا، ويوصي المختصون من مختلف المشارب السياسية بسلسلة من الإصلاحات المعقولة لكن المتزايدة للنظام الحالي.

لقد حان الوقت لتجاوز هذه الورطة المأزقية والاعتراف ببضع حقائق بسيطة.

نظراً لحجم المبالغ المالية التي تنفقها على الرعاية الصحية (تتجاوز ما تنفقه أي دولة أخرى)، يجب أن نتمكن من توفير الرعاية الأساسية لكل فرد أمريكي. لكننا لا نستطيع مواجهة معدلات التضخم الحالية للرعاية الصحية كل سنة؛ ويجب احتواء تكاليف النظام برمته، خصوصاً برنامجي (Medicare & Medicaid).

مع زيادة وتيرة تغيير الأمريكيين لوظائفهم، وتنامي أخطار تعرضهم للبطالة، والعمل بدوام جزئي أو العمل لحسابهم الخاص، لا يمكن حصر الضمان الصحي في أرباب العمل وحدهم. ولذلك يجب جعله متحركاً ومتقللاً.

يتعذر على السوق وحده حل مشاكلنا المتعلقة بالرعاية الصحية، فقد ثبت، من جهة، أن السوق عاجز عن إنشاء شبكات حماية كافية لإبقاء التكاليف في متناول الأفراد، ولأن الرعاية الصحية من جهة ثانية لا تشبه المنتجات أو الخدمات الأخرى (حين يمرض طفلك لا تساوم ولا تبحث عن أفضل صفقة).

أخيراً، يجب على أي إصلاحات نجريها أن توفر حوافز قوية لتحسين الجودة والوقاية ومزيد من الكفاءة في إيتاء الرعاية.

بعد أن نتذكر هذه المبادئ، دعوني أقدم مثالا واحدا على خطة جدية لإصلاح برنامج الرعاية الصحية وكيف تبدو. يمكن البدء بتأسيس هيئة غير حزبية، مثل الأكاديمية الوطنية لمعاهد العلوم الطبية، لوضع خطة أساسية عالية المستوى للرعاية الصحية وتقرير شكلها وكم تكلف. وعند تصميم الخطة النموذجية هذه، تفحص الأكاديمية برامج الرعاية الصحية القائمة وأفضلها إيتاء للرعاية وأعلىها مردودا. على وجه الخصوص، يمكن للخطة النموذجية توكيد الرعاية الأولية وشموليتها، والوقاية، والرعاية بعد الكوارث، والتعامل مع الأمراض المزمنة مثل الربو والسكري. وعلى وجه الإجمال، فإن 80% من الرعاية تتركز على 20% من جميع المرضى، وإذا استطعنا توقي الإصابة بالأمراض أو التصدي لتأثيراتها عبر تدخلات بسيطة مثل تيقن محافظة المرضى على نظامهم الغذائي (الحمية) أو تناول أدويتهم بانتظام، يمكننا تحسين صحة المرضى إلى حد بعيد وتوفير مبالغ كبيرة على النظام.

ومن ثم نسمح للجميع بشراء خطة الرعاية الصحية النموذجية هذه إما عبر شبكة الضمان القائمة حاليا، كتلك التي وضعت للموظفين الاتحاديين، أو بواسطة سلسلة من الشبكات الجديدة التي توضع في كل ولاية. يمكن لشركات التأمين الخاصة (مثل: Blue Cross Blue Shield أو: Aetna) أن تنافس في توفير الضمان للمشاركين في هذه الشبكات، لكن أي خطة تعرضها يجب أن تستوفي معايير الجودة والتكاليف التي وضعتها الأكاديمية.

ومن أجل تخفيض التكاليف بدرجة أكبر، يجب مطالبة هيئات التأمين وموفري الخدمة الذين يشاركون في برنامجي (Medicare & Medicaid)، أو خطط الرعاية الصحية الجديدة امتلاك سجلات إلكترونية وخدمات إلكترونية وأنظمة حديثة للكشف عن الأخطاء فورا - وكلها ستخفض التكاليف الإدارية، وعدد الأخطاء الطبية، والحوادث الضارة إلى حد بعيد (وهذا بدوره سيخفض تكاليف الدعاوى القضائية على سوء الممارسة الطبية). هذه الخطوة البسيطة وحدها يمكن أن تخفض التكاليف الإجمالية للرعاية الطبية بنسبة تبلغ 10%، وتضاعف الادخار كما يؤكد بعض المختصين.

بالمال الذي وفرناه عبر زيادة الرعاية الوقائية وتخفيض النفقات الإدارية وسوء الممارسة، يمكننا أن نقدم المعونة للأسر المحدودة الدخل التي تريد شراء الخطة النموذجية عبر شبكة الولاية، وتفويضها تغطية جميع الأطفال الذين لا يشملهم الضمان الصحي. وإذا دعت الضرورة، نستطيع دفع هذه المعونات عبر إعادة بناء نظام الإعفاء الضريبي الخاص الذي يستخدمه أرباب العمال لتوفير الرعاية الصحية لعمالهم: سيبقون متمتعين بالإعفاء الضريبي على الخطط والبرامج المقدمة للعمال، لكن يمكن تفحص الإعفاء الضريبي فيما يتعلق بخطط الرعاية الصحية المخصصة لكبار المديرين التي لا تقدم أي منافع صحية إضافية.

الهدف من هذا المثال ليس الإشارة إلى وجود صيغة سهلة لإصلاح نظام الرعاية الصحية - إذ لا توجد مثل هذه الصيغة. بل يجب معالجة العديد من التفاصيل قبل أن نتحرك قدما نحو خطة كتلك التي أوجزناها آنفا؛ وعلى وجه الخصوص، يجب أن نستوثق من أن إنشاء شبكة أمان جديدة على مستوى الولاية لا تؤدي إلى تخلي أرباب العمل عن خطط الرعاية الصحية التي يوفرونها حاليا لعمالهم. ولربما توجد طرق أخرى أكثر سهولة وأعلى مردودا لتحسين نظام الرعاية الصحية.

يتمثل الهدف في إلزام أنفسنا تيقن شمولية الرعاية الصحية الكافية واللائقة بحيث تغطي جميع الأمريكيين، وهناك سبل متاحة لتحقيق ذلك دون إنهاك الخزانة الاتحادية أو اللجوء إلى أسلوب التقنين.

إذا أردنا من الأمريكيين مواجهة صعوبات ومشكلات العولمة، سوف نحتاج إلى هذا الالتزام. في إحدى الليالي قبل خمس سنوات، استيقظنا، أنا وميشيل، على صوت بكاء ابنتنا ساشا. كان عمرها لا يتجاوز ثلاثة أشهر، ولذلك لم يكن من غير المعتاد أن تستيقظ في منتصف الليل. لكن كان في بكائها شيء غير عادي، وأقلقني استمراره رغم كل محاولتنا لتهديتها. في نهاية المطاف اتصلنا بالطبيب، الذي وافق على لقائنا فجرا. وبعد فحص حالتها، قال إنها ربما تعاني التهاب السحايا، وأرسلنا على الفور إلى المستشفى.

تبين أن الطفلة مصابة فعلا بالتهاب السحايا ، لكنه من نوع يستجيب للمضادات الحيوية عبر الوريد . ولولم تشخص حالتها بشكل صحيح وفي الوقت المناسب ، لفقدت ربما السمع أو تعرضت حتى لخطر الموت . وهكذا ، قضينا أنا وزوجتي ثلاثة أيام مع طفلتنا في المستشفى ، نراقب الممرضات يحملنها في حين يعالجها الأطباء بواسطة البزل القطني (إدخال إبرة أسفل النخاع لحقن العقار) ، ونستمع لزعيقها ، ونصلي كي لا تسوء حالتها .

ساشا سعيدة وبصحة جيدة الآن وقد بلغت الخامسة من العمر . لكن مازلت أرتجف عندما أتذكر تلك الأيام الثلاثة؛ كيف ضاق العالم أمامي وانحصر في نقطة واحدة ، وكيف فقدت الاهتمام بكل شيء وكل شخص خارج الجدران الأربعة لغرفة المستشفى — عملي ومواعيدي وحتى مستقبلي . فخلافا لتيم ويلر ، عامل مصنع الفولاذ الذي التقيته في غيلزبرغ ، وابنه الذي يحتاج إلى عملية زرع كبد ، وخلافا لملايين الأمريكيين الذين عانوا محنة قاسية مشابهة ، كان لدي عمل وضمان صحي آنذاك .

الأمريكيون على استعداد لمنافسة العالم . نحن نعمل بدأب وجد واجتهاد ونتفوق في ذلك على شعوب العديد من الدول الغنية الأخرى . نحن مستعدون لتحمل مزيد من الاضطراب الاقتصادي وركوب مزيد من المخاطر الشخصية لتتقدم إلى الأمام . لكن لا نستطيع المنافسة إلا إذا وظفت حكومتنا الاستثمارات اللازمة لمنحنا فرصة الفوز في مواجهة — وإذا عرفنا أن عائلتنا تتمتع بشبكة حماية تمنعها من السقوط على الأرض الصلبة .

هذا اتفاق يجب عقده مع الشعب الأمريكي .

الاستثمار الهادف لجعل أمريكا أكثر قدرة على المنافسة ، وإقامة عقد اجتماعي أمريكي جديد — إذا جرى السعي إليه بأسلوب متسق ومتناغم ، فإن هذه المفاهيم والأفكار العريضة تشير إلى السبيل الذي يجعل المستقبل أفضل لأطفالنا وأحفادنا . لكن هناك قطعة أخيرة لاستكمال لغز الصورة المقطعة ، سؤالاً مستعصياً يقتحم كل جدل سياسي في واشنطن .

كيف نؤمن التكاليف؟

في نهاية ولاية كلينتون، كان لدينا جواب. فلأول مرة بخلال ثلاثين سنة تقريبا تمتعنا بفائض ضخم في الميزانية، وتراجع سريع في حجم الدين الوطني. وفي الحقيقة، عبر رئيس مجلس إدارة الاحتياط الفيدرالي، الان غرينسيان، عن القلق من ضرورة التعجل في سداد الديون، ومن ثم الحد من قدرة النظام الاحتياطي على إدارة السياسة المالية. وحتى بعد انفجار فقاعة شركات الـ «دوت كوم» واضطرار الاقتصاد لامتصاص صدمة الحادي عشر من سبتمبر، كان بمقدورنا تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرصة أوسع لجميع الأمريكيين.

لكن ذلك لم يكن السبيل الذي اخترناه. فقد قال لنا رئيسنا بدلا من ذلك إن بمقدورنا خوض حربين اثنتين في آن معا، وزيادة ميزانيتنا العسكرية بنسبة 74%، وحماية وطننا، وإنفاق المزيد على التعليم، وصياغة خطة جديدة لوصفات الدواء لكبار السن، والبدء بجولات متلاحقة من التخفيضات الضريبية الضخمة، في وقت واحد. وقال لنا زعماء الكونغرس إن بمقدورهم تعويض العائد الضائع عبر تقليص الهدر الحكومي والتزوير والغش، حتى مع زيادة مشروعات إرضاء وإغراء الناخبين بنسبة مذهلة بلغت 64%.

تمثلت نتيجة هذا الإنكار الجماعي للحقائق في أخطر وضع عانته الميزانية منذ سنين. فالفجز السنوي الآن يناهز 300 مليار دولار، دون حساب مبلغ 180 مليار دولار نقترضه كل سنة من صندوق الضمان الاجتماعي، وهذا كله يزيد بشكل مباشر حجم الدين الوطني. الدين يبلغ الآن تسعة تريليونات دولار — أي زهاء 30 ألف دولار لكل رجل وامرأة وطفل في أمريكا.

القلق لا ينجم عن الدين بحد ذاته. فبعضه قد يكون مبررا إذا أنفقنا المال على الاستثمار في تلك القطاعات التي تجعلنا أكثر قدرة على المنافسة - إصلاح مدارسنا، أو زيادة قدرة نظام الموجة العريضة على الوصول إلى الناس، أو وضع مضخات (E85) في محطات الوقود في مختلف أرجاء البلاد. كان بمقدورنا استخدام الفائض في دعم الضمان الاجتماعي أو إعادة بناء نظام الرعاية الصحية. لكن بدلا من ذلك، كان معظم حجم الدين ناجما عن التخفيضات الضريبية التي أعلنها الرئيس، حيث

ذهبت نسبة 47.4% منها إلى الشريحة التي تتمتع بأعلى نسبة 5% من الدخل، و36.7% إلى أعلى 1% من الدخل و15% إلى أعلى عشر 1%، أي أولئك الذين يبلغ دخلهم السنوي 1.6 مليون دولار، أو أكثر.

بكلمات أخرى، استفدنا بطاقة الائتمان الوطنية بحيث يستطيع أكبر المستفيدين من الاقتصاد العالمي الاحتفاظ بحصة أكبر من الكعكة.

حتى الآن، تمكنا من النجاة من جبل الدين هذا لأن المصارف المركزية الأجنبية، خصوصا المصرف المركزي الصيني، تريد منا الاستمرار في شراء صادراتها. لكن هذا الائتمان الميسر لن يستمر إلى الأبد. ففي مرحلة من المراحل، سوف يتوقف الأجانب عن إقراضنا المال، فترتفع أسعار الفائدة، وننفق معظم مخرجات أمتنا في سداد الدين.

إذا كنا جادين في تفادي مثل هذا المستقبل، فإن علينا البدء بإخراج أنفسنا من هذه الحفرة. نظريا على الأقل، نعرف ما يجب أن نعمل. إذ يمكننا وقف البرامج غير الجوهرية. وكبح جماح الإنفاق على تكاليف الرعاية الصحية. وإلغاء الائتمانات الضريبية التي لم تعد مفيدة، وإغلاق الفجوات التي أتاحت للشركات تفادي دفع الضرائب. ويمكننا استعادة القانون الذي طبق خلال ولاية كلينتون وحظر على الخزينة الاتحادية صرف المال على شكل إنفاق جديد أو تخفيضات ضريبية دون تعويض العائد الضائع.

حتى إذا اتخذنا هذه الخطوات الإجرائية كلها، سيظل من الصعب الخروج من هذا الوضع المالي المأزوم. ربما علينا تأجيل بعض الاستثمارات التي نعرف أننا بحاجة إليها لتحسين موقفنا التنافسي في العالم، وإعطاء الأولوية إلى مساعدة الأسر الأمريكية التي تعاني المصاعب.

لكن حتى حين نتخذ هذه الخيارات الصعبة، يجب أن نفكر بالدروس والعبر المستخلصة من السنوات الماضية ونسأل أنفسنا هل تعبر ميزانيتنا وسياستنا الضريبية فعلا عن القيم التي نعلن تبنيها.

«إذا كانت هناك حرب طبقية تجري في أمريكا، فإن طبقتي تربحها»

كنت أجلس في مكتب وارن بوفيت، رئيس شركة بيركشر هاثاواي، وثاني أغنى رجل في العالم. سمعت سابقا عن بساطة بوفيت الشهيرة - فهو ما يزال يعيش في البيت المتواضع نفسه الذي اشتراه سنة 1967، وأرسل أولاده كلهم إلى مدارس أوهاها العامة.

ومع ذلك، فوجئت قليلا حين دخلت مبنى عاديا في أوهاها، لأجد نفسي في مكتب خال بدا وكأنه وكالة تأمين، وقد زخرفت جدرانها بخشب صناعي، وبضع صور معلقة. سمعت صوتا يقول: «تعال»، فالتفت إلى الركن لأرى عرّاف أوهاها نفسه، يتحدث في أمر مع ابنته سوزي، ومساعدته ديببي، ببذته المعجدة، وحاجبيه الكثين وكأنهما يتهدلان على نظارتيه.

كان بوفيت قد دعاني إلى أوهاها لمناقشة السياسة الضريبية. وأراد على وجه الخصوص معرفة سبب استمرار واشنطن في خفض الضرائب على أشخاص يتمتعون بمثل دخله في حين أن البلد على حافة الإفلاس.

قال ونحن نجلس في مكتبه: «أجريت حسبة قبل بضعة أيام. ومع أنني لم أستخدم أبدا الملاذ الضريبي وليس لدي موظف مسؤول عن التخطيط الضريبي، إلا أنني بعد إضافة الضرائب على الرواتب التي ندفعها، تبين لي أن معدل الضريبة الفعلية التي سأدفعها هذه السنة يقل عن معدل الضريبة التي ستدفعها موظفة الاستقبال عندي. في الحقيقة، أنا واثق من أن معدل الضريبة التي أدفعها يقل عن معدل الأمريكي العادي. وإذا استمر الرئيس في هذا النهج، سوف تنخفض ضرائبي أكثر»

معدلات الضريبة المنخفضة على بوفيت هي عاقبة لحقيقة أن دخله كله تقريبا، مثل معظم الأثرياء الأمريكيين، أتى من أرباح الأسهم ورأس المال، والضريبة المفروضة على دخل الاستثمار ظلت منذ عام 2003 تقف عند نسبة 15%. أما معدل الضريبة على موظفة الاستقبال فهو ضعف ذلك المعدل تقريبا حالما نقتطع منه مبلغ الضمان الاجتماعي. هذا التناقض ظالم وفاحش ولا يستند إلى أي مبادئ أخلاقية من وجهة نظر بوفيت.

قال لي: «السوق الحر هو أفضل آلية ابتكرت لاستخدام الموارد بأكثر الأساليب نجاعة وكفاءة وإنتاجية. والحكومة لا تتميز في هذا السياق على وجه الخصوص. لكن السوق لا يضمن توزيع الثروة بطريقة عادلة أو حكيمة. يجب توظيف جزء من تلك الثروة في التعليم، بحيث تتاح للجيل التالي فرصة عادلة، إضافة إلى صيانة البنية التحتية، وتوفير نوع من شبكة الأمان لأولئك الذين يخسرون في السوق الاقتصادي. ومن المنطقي أن يدفع الذين استفادوا من السوق جزءاً أكبر من مكسبهم»

قضينا الساعة التالية نتحدث عن العولمة، وتعويض المديرين التنفيذيين، وتفاقم العجز التجاري، والدين الوطني. أقلقه وأدهشه على وجه الخصوص اقتراح بوش إلغاء الضريبة العقارية، وهي خطوة يعتقد أنها ستشجع أرستقراطية الثروة بدل الجدارة والكفاءة والأهلية.

قال: «حين تلغى ضريبة الأملاك العقارية، فأنت تسلّم زمام السيطرة على موارد البلد إلى أشخاص لم يكسبوها. كأنما تختار الفريق الأولمبي لدورة عام 2020 من أطفال جميع الفائزين في دورة عام 2000»

قبل أن أغادر، سألت بوفيت عن عدد زملائه المليارديرات الذين يشاركونه آراءه. فضحك وقال:

«ليس كبيراً. فهم يتبنون فكرة أن - المال مالهم -، وهم يستحقون الاحتفاظ بكل قرش منه. لكن ما يغيب عن بالهم هو أن الاستثمار العام هو الذي يتيح لنا العيش بالأسلوب الذي نتبعه. خذني أنا على سبيل المثال. فقد تصادف أنني امتلكت موهبة في تخصيص رأس المال. لكن قدرتي على استخدام تلك الموهبة تعتمد اعتماداً كلياً على المجتمع الذي ولدت فيه. فلو ولدت في قبيلة من الصيادين، فإن هذه الموهبة لا قيمة لها. فأنا لا أستطيع العدو بسرعة. ولست مفتول العضلات. والمرجح أن أصبح وجبة لأحد الحيوانات البرية»

«لكن حالفني الحظ لأنني ولدت في زمان ومكان قدر فيهما المجتمع موهبتي، ومنحني فرصة التعليم الجيد لتطوير وتنمية تلك الموهبة، ووضع القوانين والنظام

المالي ليتيح لي أن أفعل ما أحب فعله - وجني أموال طائلة. أقل ما يجب علي فعله هو رد جزء من الدين»

قد يكون من المفاجئ لبعض الناس أن يتحدث أبرز رأسماليي العالم بهذه الطريقة، لكن آراء بوفيت لا تمثل بالضرورة علامة على الطيبة أو رقة القلب. بل تعبر عن فهم لحقيقة أن مدى نجاحنا في الاستجابة للعملة لن يقتصر على تحديد السياسات الصائبة فقط. بل إن للأمر علاقة بتغيير الموقف، والاستعداد لوضع مصالحنا المشتركة ومصالح أجيال المستقبل قبل مكاسبنا على المدى القريب.

على وجه الخصوص، علينا التوقف عن الادعاء بأن جميع التخفيضات في الإنفاق متكافئة، أو أن زيادات الضرائب متماثلة. إن إلغاء الدعم للشركات التي لا تخدم غرضاً اقتصادياً مهماً وملموساً شيء؛ وتقليل فوائد ومنافع الرعاية الصحية للأطفال الفقراء شيء آخر مختلف كلياً. ففي وقت تتعرض فيه العائلات الأمريكية العادية للضربات من كل حدب وصوب، يصبح الباعث لإبقاء الضرائب المفروضة عليها عند الحد الأدنى باعثاً كريماً وشريفاً وصائباً. أما الباعث الأقل كرماً وأمانةً وصواباً فهو الذي يحث الأغنياء والأقوياء على ركوب موجة المشاعر المعادية للضرائب لأغراضهم الخاصة، أو الطريقة التي نجح عبرها الرئيس والكونغرس ومجموعات الضغط والمعلقين المحافظين في خلط الأعباء الضريبية الحقيقية التي تنوء بحملها الطبقة الوسطى مع الأعباء الضريبية التي يستطيع الأغنياء تحملها دون عناء، في أذهان الناخبين.

لم يتبد هذا الخلط المشوش بأوضح صورة منه في الجدل الدائر حول اقتراح إلغاء ضريبة الأملاك العقارية. فوفقاً للصيغة الحالية، يمكن لرجل وزوجته توريث عقار ثمنه أربعة ملايين دولار دون دفع ضريبة الأملاك العقارية؛ وتبعاً للقانون الحالي، يرتفع الرقم إلى سبعة ملايين عام 2009. لهذا السبب لا تؤثر الضريبة حالياً إلا على أغنى نسبة نصف من 1% من السكان، وأغنى ثلث من نسبة 1% من السكان عام 2009. ولأن إلغاء ضريبة الأملاك العقارية سيكلف الخزنة زهاء تريليون دولار، سيكون من الصعب العثور على تخفيض ضريبي أقل استجابة لحاجات المواطنين الأمريكيين العاديين، أو مصالح البلد على المدى البعيد.

ومع ذلك، وبعد عملية ترويح اتسمت بالدهاء والمكر من جانب الرئيس وحلفائه، تعارض نسبة 70% من الأمريكيين «ضريبة الموت» مجموعات من أصحاب المزارع أتوا لزيارتي، وألحوا بإصرار على أن ضريبة الأملاك العقارية ستعني نهاية المزارع العائلية، على الرغم من عجز مكتب المزارع عن الإشارة إلى مزرعة واحدة تضررت نتيجة «ضريبة الموت» في هذه الأثناء، شرح لي بعض المديرين التنفيذيين أن من السهل على وارن بوفيت تأييد ضريبة الأملاك العقارية - فحتى إن بلغت الضريبة على أملاكه 90%، سيبقى لديه بضعة مليارات لتوريثها إلى أبنائه - لكن الضريبة ظالمة لأولئك الذين تتراوح قيمة أملاكهم العقارية بين 10 - 15 مليون دولار «فقط».

إذن دعوني أوضح. ليس لدى الأغنياء في أمريكا ما يشتكون منه. فبين عامي 1971 - 2001، ارتفع دخل أغنى شريحة (واحد بالمئة من نسبة 1% من الأمريكيين) زهاء 500%، في حين بقي الأجر الوسطي وراتب العامل العادي على حالهما تقريبا. توزيع الثروة كان أقل عدالة، ومستويات الظلم وعدم المساواة هي الآن أعلى مقارنة بأي حقبة منذ العصر المذهب*. تبدت هذه الاتجاهات والنزعات طوال التسعينيات. وتمكنت سياسات كلينتون الضريبية من إبطائها قليلا. لكن فاقمتها التخفيضات الضريبية في عهد بوش.

أشير إلى هذه الحقائق لأهيج الحقد الطبقي - كما تقول حجج الجمهوريين المتحيزة. فأنا معجب بالعديد من الأمريكيين الأثرياء ولا أحسداهم على نجاحهم. وأعرف أن غالبيتهم قد كسبوا ثروتهم بعرق الجبين، عبر تأسيس شركات وأعمال تجارية، وتوفير الوظائف وتزويد زبائنهم بالقيمة. لكن أعتقد ببساطة أن أولئك الذين استفادوا أكثر من غيرهم من هذا الاقتصاد الجديد قادرون على حمل عبء ضمان أن يمنح كل طفل أمريكي الفرصة لتحقيق النجاح ذاته. ولربما أعاني بعضا من الحساسية المميزة لأهالي الغرب الأوسط ورثتها من أمي وأبويها، حساسية يشاركني فيها وارن بوفيت على ما يبدو: في مرحلة ما، تكتفي بما لديك وما حققت، ويمكنك أن

* حقبة في التاريخ الأمريكي (1870-1898) تميزت بتأثير الأثرياء من أصحاب النفوذ في الحكومة والمجتمع. (م)

تستمد القدر ذاته من المتعة من لوحة لبيكاسو معلقة في متحف أو في بيتك، ويمكنك تناول وجبة شهية في مطعم بأقل من عشرين دولارا، وحين تكلف الستائر في بيتك مبلغا يتجاوز راتب الموظف الأمريكي العادي طوال السنة، فإن بمقدورك أن تزيد قليلا الضرائب التي تدفعها.

هذا الشعور تحديدا هو الذي لا نتحمل خسارته — فعلى الرغم من الفروقات الضخمة في الثروة، نحن ننهض ونسقط معا. ومع تسارع خطى التغيير، حيث ينهض بعضهم ويسقط كثيرون غيرهم، يصبح من الأصعب الحفاظ على الشعور المشترك بالقرابة. لم يكن جيفرسون مخطئا كليا حين خشي من رؤية هاميلتون لأمريكا، لأننا بقينا على الدوام في حالة توازن مستمر بين المصلحة الذاتية والمصلحة العامة، بين السوق والديمقراطية، بين تركز الثروة والقوة وإتاحة الفرصة للجميع. لقد فقدنا هذا التوازن في واشنطن، كما أعتقد. فعندما نسعى جميعا لجمع المال للحملات الانتخابية، وتضعف النقابات، ويتشتت انتباه الصحافة، وتمارس مجموعات الضغط نفوذها لمصلحة الأقوياء والأغنياء، تبقى بعض الأصوات المعارضة لتذكرنا بمن نحن ومن أين أتينا، وتؤكد روابطنا التي تجمعنا معا.

ذلك هو المعنى الضمني الكامن في الجدل الذي احتدم عام 2006، حين أطلقت فضيحة رشوة مساعي وجهودا جديدة لكبح نفوذ جماعات الضغط في واشنطن. أحد الاقتراحات تمثل في عدم السماح لأعضاء مجلس الشيوخ بركوب الطائرات الخاصة بسعر الدرجة الأولى في الطائرات التجارية. ومن المؤكد أن الاقتراح سيرفض. ومع ذلك، اقترح الموظفون العاملون معي أن أمتنع ذاتيا عن هذه الممارسة، وذلك بوصفي الناطق باسم الديمقراطيين فيما يتعلق بقضايا الإصلاح الأخلاقي.

فعلت الصواب، لكنني لن أكذب؛ فأول مرة قمت فيها بجولة على أربع مدن في يومين على متن طائرة تجارية، شعرت بوخزات الندم. الازدحام في الطريق إلى مطار اوهارا مروع. وحين وصلت إلى هناك، علمت أن الرحلة إلى ممفيس قد تأخرت. وسكب طفل عصير البرتقال على حذائي.

وعندما كنت منتظرا في الطابور، أتى إلي رجل في منتصف الثلاثينيات من العمر، يرتدي ملابس رياضية، وقال إنه يأمل أن يفعل الكونغرس شيئا فيما يتعلق بأبحاث الخلايا الجذعية هذه السنة، وأنه مصاب بداء باركنسون لكن في مرحلة مبكرة، ولديه طفل في الثالثة من عمره. من المرجح أنه لن يلعب الكرة معه أبدا. فهو يعرف كما قال أن الألوان قد فاتت، لكن لا يوجد سبب يدعو شخصا آخر ليعاني ما عاناه.

قلت في نفسي: هذه هي القصص التي تفوتك حين تسافر على متن طائرة خاصة.

